الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

محاسبة القطاع البنكي من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي
دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA مستغانم

من إعداد :

- دوبة حفصة أسماء

إشراف الأستاذ:

د.عتو الشارف

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	من جامعة
رئيسا	أ.بوزيان العجال	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم
مقررا	د. عتو الشارف	أستاذ محاضر –أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	ا.بن شني يوسف	أستاذة محاضر –أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017 – 2018

"وبالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه...إلى التي بالحب سقتني وبالطيبة غمرتني وبدعوات الخير شجعتني

إلى من سهرت الليالي من أجل الوصول إلى ما نحن عليه ...إلى مهما فعلت لن أوفي بحقها إلى اعز ما أملك في الدنيا أمي الغالية أطال الله بعمرها.

إلى الذي رباني وحماني ... إلى من علمني النجاح والصبر ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار...أبي له كل التقدير.

إلى أخي ورفيق دربي محمد الأمين، إلى توأم روحي أختي خلود، إلى أختي صاحبة القلب الطيب وهيبة.

إلى كل من عائلة دوبة وعائلة عمور.

إلى الأستاذ المحترم والمشرف د. عتو الشارف.

إلى من كانت لي سندا... إلى التي مدت لي يد العون بدون مقابل...زينب.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي...إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم أمينة.ق، أمينة.م، سهيلة، كوثر، نسرين.

إلى كل زملائي في قسم علوم التدقيق والمحاسبة.

دوبة حفصة أسماء.

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره عز وجل على نعمة التي لا تعد ولا تحصى ورزقنا بالعلم لنفكر

وبالعلم لندبر الذي انار درب الحياة وعلمنا ما لم نعلم أشكر جميع المعلمين

الأساتذة الذين درسوني من الابتدائي إلى الجامعي

وخاصة الأستاذ المشرف على هذه المذكرة " عتو الشارف" أشكره جزيل الشكر

الذي ساعدني بإرشاداته ونصائحه.

وشكرا

الملخص

تعتبر الأنظمة المحاسبية من الأدوات الرئيسية التي توفر المعلومات الضرورية لكافة الأطراف ذات الصلة فسعيا لتطوير جودة هذه المعلومات قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإلزام جميع مؤسساتها الاقتصادية تطبيق نظام محاسبي مالي يستند على المعايير المحاسبية الدولية ويتماشى مع متطلبات التحول الى اقتصاد حر (اللامركزي)، وقد مس هذا التغيير البنوك والمؤسسات المالية بصفتها ركيزة أساسية للإقتصاد ودورها الفعال، لذلك فإن تطبيق البنوك للنظام المحاسبي مهم للغاية.

من هنا تظهر أهمية المواضيع التي تتناول محاسبة القطاع البنكي التي تشهد مرحلة انتقالية الي النظام المحاسبي المالي ، فعالجت هذه الدراسة إشكالية **ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي**، إذ حاول الباحث إيجاد حل للإشكالية عن طريق القيام بدراسة نظرية و دراسة تطبيقية على مستوى بنك الوطني الجزائري عند المعلومات المتوفرة وخلص الباحث الي تمسك البنك بتطبيق المخطط المحاسبي البنكي رغم الزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي من طرف المشرع و اقتصر التطبيق فقط على شكل القوائم المالية و يعود ذلك الي تعقد العمليات البنكية وتكرارها حيث لا تتسم بالمرونة الكافية.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، قطاع بنكي، قوائم مالية.

Abstrait

Les systèmes de comptabilité sont les outils les plus fondamentaux qui fournissent tous les types d'informations qui sont nécessaires par les parties qui lui sont connectes, dans ces dernières années l'Algérie a pris un grand pas en mettant en œuvre un nouveau système de comptabilité financière sur ses entités de la nation, y compris les banques à développer la qualité de l'information dans les états financiers.

Cependant, ce nouveau système est basé sur les normes comptables internationales .ce changement a eu lieu comme la transition de l'Algérie vers une économie ouverte.

De ce point, toute recherche comptable qui étudie les banques transition vers le système de comptabilité financière nouveau est important. Par conséquent, cette étude porte sur les conformité du système de comptabilité financière dans le secteur bancaire , nous avons essayé de résoudre ce problème par une étude théorique et une étude pratique dans la Banque National d'Algérie BNA-Mostaganem , nous avons découvert que les banque sont toujours a l'aide du système comptable précèdent (PCN), bien que l'imposition du nouveau système comptable , la mise en œuvre est remarqué que sur la forme des états financières pas très bien leur contenu, qui est parce que les transaction dans le secteur bancaire sont plus fréquentes et complexes

Mots clés : système de comptabilité financière, le secteur bancaire, les états financiers

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	-
الإهداء	IV
الشكر والتقدير	IV
الملخص	IVIV
فهرس المحتويات	IV
فهرس الأشكال	IV
فهرس الجداول	IV
المقدمة العامة	أ -ت
الفصل الأول: مدخل للنظام المحاسبي المالي	48-02
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	03
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	03
المطلب الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	06
المطلب الثالث: تنظيم المحاسبة	12
المبحث الثاني: قواعد الإدراج والتقييم وسير الحسابات	14
المطلب الأول: القواعد العامة للإدراج والتقييم	14
المطلب الثاني: حالات خاصة للتقييم والإدراج	20
المطلبالثالث: الكشوفات المالية للنظام المحاسبي المالي	24
المبحث الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي وسير حساباته	31
المطلب الأول: بنية النظام المحاسبي المالي	31
المطلب الثاني:حسابات النظام المحاسبي المالي	31
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: واقع النظام المحاسبي المالي للقطاع البنكي	49
تمهيد	49
المبحث الاول: عموميات حول البنوك	50
المطلب الأول: ماهية البنك	50
المطلب الثاني: نشأة البنوك	51
المطلب الثالث: أنواع البنوك وأهدافها	52

المبحث الثاني: خصوصيات البنوك	53
المطلب الأول: أهمية البنوك	55
المطلب الثاني: وظائف البنك	56
المبحث الثالث:النظام المحاسبي البنكي	58
المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي البنكي	58
المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي البنكي	59
المطلب الثالث: حسابات البنكية وقوائمها	59
خلاصـة الفصـل	62
الفصل الثالث: دراسة حالة النظام المحاسبي البنكي للبنك الوطني الجزائري	63-87
تمهيد	63
المبحث الأول:نشأة البنك الوطني الجزائري	64
المطلب الأول:تطور النظام البنكي الجزائري	64
المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري وأهم وظائفه	65
المطلب الثالث:تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878 بمستغانم	67
المبحث الثاني:نتائج المقارنة والمطابقة ومناقشاتها	70
المطلب الأول:نتائج المقارنة بين المخطط المحاسبي البنكي والنظام المحاسبي البنكي	70
المطلب الثاني:نتائج مطابقة تطبيق النظام المحاسبي المالي في بنك الوطني الجزائري-مستغانم	71
المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتحصل عليها	79
خلاصة الفصل	87
الخاتمة	88
قائمة المراجع	89

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-02	الوساطة المالية للبنك	50
02-02	مكونات النظام المحاسبي للبنك	58
01-03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	66
02-03	الشكل التنظيمي لوكالة مستغانم	69

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-03	أصول قائمة المركز المالي للبنك الوطني الجزائري	71
02-03	خصوم قائمة المركز المالي	72
03-03	خارج ميزانية البنك	73
04-03	جدول حساب النتيجة	74
05-03	جدول التدفقات النقدية	76-75
06-03	جدول تغير الأموال الخاصة	78-77
07-03	جدول مدى مطابقة مدونة حسابات البنك الوطني الجزائري مع مدونة حسابات النظام المحاسبي البنكي	81-80
08-03	جدول مدى مطابقة قائمة المركز المالي لبنك المحاسبي البنكي	82
09-03	جدول مدى مطابقة خارج ميزانية بنك المحاسبي البنكي	83
10-03	جدول مدى مطابقة جدول حسابات النتيجة لبنك المحاسبي المالي	84
11-03	جدول مدى مطابقة جدول التدفقات النقدية لبنك النقدية الصادرة في النظام المحاسبي البنكي	85
12-03	جدول مدى مطابقة جدول حركة رؤوس الأموال لبنك الأموال الخاصة بالنظام المحاسبي البنكي	86

مقدمة عامة

انتهجت الجزائر في السنوات الاخيرة نظاما اقتصاديا حرا بعدما كان اقتصادها مركزيا مما جعلها تعاني تأثيرات سلبية و ازمات صاحبت هذا التغيير الاقتصادي على غرار الدول النامية التي وجدت نفسها مجبرة على اتباع ذات النهج الاقتصادي.

حيث قامت الجزائر بتغييرات شاملة في السياسات الاقتصادية ستنعكس على كل المؤسسات و الكيانات في كافة الميادين و القطاعات من بينها القطاع البنكي الذي يعتبر نواة اي نظام اقتصادي على مستوى اي دولة, فالبنوك نظرا لأهميتها تعتبر المرأة العاكسة لاقتصاد اي دولة, إذ تتمثل وظيفتها في الائتمان, تجميع المدخرات و الاستثماروكذا وضع السياسات المالية و الاقتصادية للدولة , استجابت هي الاخرة لهذه التغييرات و الاصلاحات في مجال المحاسبة حيث الزم المشرع الكيانات ابتدا من جانفي 2010 بتطبيق النظام المحاسبي و المالي الذي يتبع المرجعية الانجلوسكسونية التي تقوم علي اساس المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا, من هنا يطرح الاشكال:

ما مدى التزام البنوك في القطاع البنكي الجزائرى بتطبيق النظام المحاسبي المالي؟

و من هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

ما هي خصوصيات المحاسبة البنكية؟-

فيما تكمن اهم الاختلافات بين المخطط المحاسبي البنكي السابق و النظام المحاسبي المالي؟-

هل هناك مرونة في الانظمة المحاسبية للقطاع البنكي اثناء تغيير الطرق المحاسبية؟-

ما الجديد الذي اتى به النظام المحاسبي المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر ؟-

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية و التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

-تلتزم البنوك بتطبيق النظام المحاسبي المالي

-يختلف النظام المحاسبي المالي في البنوك عن سابقها لمخطط الوطني البنكي

-توجد هناك مرونة في الانظمة المحاسبية للقطاع البنكي اثناء تغيير الطرق المحاسبية

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع اسباب اختيار الموضوع الى نقطتين نختصرهما فيما يلي:

مبررات شخصية:

مقدمة عامة

الرغبة الشخصية و الفضول الذي لازم الباحث و التعمق في مجال لالمحاسبة المالية.

قلة البحوث و الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية بصفة خاصة و المحاسبة الخاصة بصفة عامة.

مبررات موضوعية:

التوجه العالمي نحو المعايير المحاسبية الدولية و معايير الابلاغ المالي.

فتح افاق مستقبلية و قاعدة لمن يريد البحث في مثل هذه المواضيع مستقبلا.

الموضوع يتزامن مع اصلاح المنظومة المحاسبية و الفترات الاولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

الاهتمام بالموضوع نظرا لتلاؤمه مع تخصص الباحث دراسات محاسبية و جبائية معمقة.

اهداف البحث:

سعى الباحث من خلال هذا البحث الى ما يلي:

اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي.

معرفة التغييرات التي حدثت من جراء تطبيق النظام المحاسبي في البنوك.

اعطاء صورة واضحة و بسيطة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي في البنوك و المتمثلة في القوائم المالية.

اهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة اهمية بالغة كونها تتزامن مع امثال الجزائر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي, بحيث تتناول النظام المحاسبي المالي على مستوى البنوك و المؤسسات المالية مما يجعلها مادة علمية تفيد الطلبة و الباحثين و تساهم في رفع مستوى فهمهم للمحاسبة في القطاع البنكي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:تمت الدراسة في بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم

الحدود الزمانية:تمت الدراسة في اعتمادا على المعلومات المالية لسنة 2017

منهج البحث:

نظرا لطابع البحث و قصد الاحاطة بكافة جوانبه, و للإجابة عن الاشكالية و اختبارا للفرضيات, تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الجوانب النظرية للبنوك النظام المحاسبي فيها ومنهج دراسة الحالة في القسم الثالث من البحث الذي يشتمل على تطبيق الجوانب النظري في الميدان .

تقسيمات البحث:

لأجل الاجابة عن الاشكال المطروح واختبار الفرضتين قمنا بقسيم البحث الى ثلاث فصول وفق منهجية:

الفصل الاول: تحت عنوان مدخل للنظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني واقع النظام المحاسبي المالي للقطاع البنكي

الفصل الثالث دراسة حالة النظام المحاسبي المالي في بنك الجزائر ويشمل عرضا لعينة الدراسة وادواتها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فيشمل عرض النظام المحاسبي البنكي لبنك الجزائر ونتائج اختباره بالإضافة الى مناقشتها.

صعوبات الدراسة:

قلة المادة العلمية باللغة العربية حول النظام المحاسبي البنكي.

عدم الحصول على المعلومة المراد الحصول عليها في البنوك لتحفظ العاملين عليها.

عدم وجود قائمين على المحاسبة على مستوى الوكالات في البنوك.

تمهيد

كان للتحولات الاقتصادية التي مرتهاالجزائر والانتقال من المخطط إلى اقتصاد السوق وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية لاسيما في قطاع المحروقات، آثار بارزة على مهنة المحاسبة في الجزائر أين عجز المخطط الوطني المحاسبي على مواجهة هذه التحولات، وأصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري ضرورة حتمية وملحة لتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق ،وبذلت الجزائر جهودا حثيثة لتعديله من خلال القيام بإصلاحات جذرية، كللت هاته الجهود بصدور النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري التطبيق إبتداءا من الفاتح من جانفي2010.

تضمن النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري للمحاسبة المالية يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات غير معالجة بموجبه، كما أعطى مفهوما للمحاسبة المالية باعتبارها نظاما للمعلومات، وعرف الأصول والخصوم والنواتج والأعباء وبعض مكوناتها، وحدد المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والالتزاما من طرف كل الكيانات الملزمة بتطبيقه والتي تشكل في مجملها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول الدولية، كما نص على مجموعة من القواعد الخاصة بتنظيم مهنة المحاسبة.

حدد النظام المحاسبي المالي القواعد العامة للتقييم والإدراج في الحسابات ووضح شروط وقواعد التقييم والإدراج للأصول والخصوم والأعباء والنواتج ومكونا، وعالج بعض الحالات الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي، كما احتوى على مدونة حسابات تشكل الهيكل العام للنظام وبين كيفية سير هاته الحسابات والمعالجة المحاسبية لكل عنصر من عناصر الأصول والخصوم والنواتج والأعباء، وحدد أنواع الكشوف المالية ومكوناتها وكيفيات عوضها.

المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري على إطار تصوري يشكل دليلا لإعداد وعرض المعايير المحاسبية وتأويلها ، واختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعاملات أو الأحداث الاقتصادية التي يقوم بها الكيان * غير معالج بموجبه 1، واحتوى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على مفاهيم لكل من المحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال تطبيق هذا النظام، ونص على مجموعة المبادئ المحاسبية الواجب احترامها والتي تشكل في مجموعها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول العام، كما حدد مجموعة من القواعد التنظيمية للمحاسبة والتي يجب الالتزام ومراعاة من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا لهذا النظام.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

حدد النظام المحاسبي المالي مفهوما للمحاسبة المالية من خلال ماورد في المادة 03 من القانون رقم 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي » المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية، من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية1:

-المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛

- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛

- مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان؛

- هدف النظام قياس أداء ونجاعة الكيان (جدول حسابات النتائج)، ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية)؛

كما عرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي كل من الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء ونتيجة الدورة الصافية من خلال مواد المرسوم التنفيذي 08-2.156

اولا: الاصول

[1] قانون 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007،المتضمنا لنظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية-الجزائر،عدد74،2007،ص03.
[2] مرسومتنفيديرقم 08-156 مؤرخ 26 ماي 2008،المتضمن تطبيقا حكاما لقانون11/07،جريدة رسمية،جزائر،عدد27،ص13.

الأصول هي الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، فشرط إدراج الأصل هو التسيير والقدرة على تحقيق منافع اقتصادية للكيان، ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يستأجرها الكيان لهدف ما تعتبر ضمن عناصر الأصول وتدرج في الميزانية وتنقسم الأصول إلى:

أصول غير جارية؛

أصول جارية.

وميزت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 بين الأصول الجارية وغير الجارية بقولها تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، وأما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصول جارية « وتحتوي الأصول غير الجارية على مايلي:

الأصول الموجهة للإستعمال المستمر لتغطية احتياجات الكيان ، مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛

الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال إثنى عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

أما الأصول الجارية فتحتوي على مايلي:

-الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛

- الأصول التي يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات القصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال إثنى عشر شهر؛

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

ثانيا: الخصوم

الخصوم هي الالتزامات الراهنة للكيان الناجمة عن أحداث اقتصادية ماضية والتي يتمثل انقضاؤهابالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، إذا فالخصوم تشمل الالتزامات الحالية التي تقع علىعاتق الكيان والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية والتي يتم الوفاء مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق للكيان منافع اقتصادية ، وتنقسم الخصوم إلى:

-خصوم غير جارية؛

- خصوم جارية.

فرق المشرع الجزائري بين الخصوم الجارية وغير الجارية من خلال ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 22 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بقوله » تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

-يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛

يجب تسديدها خلال الإثنى عشرة شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

وتصنف باقي الخصوم خصوما غير جارية «

ثالثا النواتج (الإيرادات)

تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم نتيجة نشاط الكيان، كما تشمل استعادة خسائر القيمة والاحتياطات، إذا النواتج هي منافع اقتصادية أو مداخيل حققها الكيان نتيجة نشاطه خلال الدورة المحاسبية وتظهر في شكل زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم.

رابعا الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور أو إرتفاع خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسائر القيمة، أي أن الأعباء تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج :

الزيادة في الأصول أو النقصان في الخصوم ⇐ نواتج أو إيرادات.

النقصان في الأصول أو الزيادة في الخصوم ⇐ أعباء.

خامسا النتيجة الصافية

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة ويكونهذا الفارق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية و ايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرةعلى مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو النواتج، وتكون النتيجة الصافية ربحا عندما يكون هناك فائض في النواتج مقارنة بالأعباء وخسارة في الحالة العكسية.

النتيجة الصافية = النواتج – الأعباء.

النواتج >الأعباء ⇐ النتيجة الصافية ربح.

النواتج <الأعباء ⇐ النتيجة الصافية خسارة.

المطلب الثاني :مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي

يقصد بمجال التطبيق، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، والتي حددها القانون 07-11. 1

اولا الكيانات الملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07- 11 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، كما حددت المادة 04 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي:

الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

التعاونيات؛

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ثانيا الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذاالقانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدىرقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية)وعدد مستخدميها (المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود الآتية: 2

النشاط التجاري: - رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

النشاط الإنتاجي والحرفي: - رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء

النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى: - رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار

عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

---

[1] ،قانون 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007، نفس المرجع السابق ص 30.

[2] خليلا لدليمي،مبادئ المحاسبةالمالية،جزءالاول،البعةالاولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2005،ص 15.

أن تمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى بمحاسبة الخزينة وتتضمن وضعية السنة المالية، حسابات المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعا ا من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها، والتزم المشرع الجزائري بجميع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) والتي تحظى بالإجماع الدولي من خلال ماجاء في القانون 07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي 08- 156 المتضمن تطبيق أحكام هذا القانون.

1- المبادئ المتعلقة بالملاحظة وتشمل مايلي:

1.1مبدأ القيد المزدوج

جاء في المادة 16 من القانون 07- 11 أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج،أينيمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونا وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها. 1

1.2.مبدأ الوحدة المحاسبية

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08- 156 على أن كل كيان يجب أن يعتبر كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ونواتجه وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في رأس المال، إذ كل كيان مهما كانت طبيعته ونوعية نشاطه عند تأسيسه وبداية ممارسة نشاطه يكتسب شخصية معنوية ومادية مستقلة عن شخصية مالكيه. 2

1.3.مبدأ الاستمرارية

أقرت المادة 07 من نفس المرسوم بمبدأ استمرارية النشاط، حيث نصت على أن الكشوف المالية

تعد على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، فإذا لم يتم إعداد الكشوف على هذا الأساس يجب أن تكون الشكوك في استمرارية

[1] قانونرقم 07-11،نفس المرجع السابق،ص 04.
[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ،نفس مرجع سابق،ص 11.

الاستغلال مبينة ومبررة، مع ضرورة تحديد الأساس المستند إليه في ضبط وإعداد الكشوف المالية في الملاحق، ومن أهم النتائج المترتبة على تبني هذا المبدأ: 1

تقيمالأصول بأنواعها على أساس التكلفة التاريخية، فالأصول الثابتة تقيم بسعر التكلفة ناقص تكلفة الاستعمال لهذه الأصول (الاهتلاكات) والأصول المتداولة تقيم بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل

الالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديون تستحق الدفع في المستقبل، أي في التاريخ المحدد للسداد وهو ما يؤكد فكرة استمرارية الكيان في نشاطه؛

فكرة استمرارية الكيان في نشاطه يؤكد مفهوم قدرة الكيان على تحقيق الأرباح في المستقبل لذلك فإنه عند الرغبة في تقييم عناصر ذمة الكيان في اية السنة نكون أمام حلين، إما أن يكون الكيان في وضعية عسر مالي خطير وفي هذه الحالة يتم تقييم إستثمارات المؤسسة ومخزونا ا بالقيمة المحتملة للتصفية أو أن يكون الكيان في حالة مالية جيدة وفي حالة استمرارية في النشاط وفي هذه الحالة تقييم نفس العناصر السابقة بقيمة منفعتها.

1.4مبدأ الفترة المحاسبية

نصت المواد 12 ،13 ، 14 من المرسوم التنفيذي المذكور سلفا على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الفترة المحاسبية أو مبدأ إستقلالية الدورات وهي: 2

تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب لها الأحداث والعمليات الخاصة ا فقط؛

يربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية؛

يجب أن تكون الميزانية الإفتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

كما حددت المادة 30 من القانون 07- 11 السنة المالية أو المحاسبية بإثنى عشر شهر تغطي السنة المدنية (أي من الفاتح من جانفي إلى الحادي والثلاثون من ديسمبر) إلا أنه يمكن في بعض الحالات الاستثنائية، السماح للكيان بغلق السنة المالية في تاريخ أخر غير 31 ديسمبر، وهذا عندما: 3

إرتباط نشاط الكيان بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية؛

مدانيين بلغيث،اهميةاصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة فيظلا
[1] عمالالتوحيدالدوليةبالتطبيقر علىحالةالجزائر،اطروحةدكتورة،غيرمنشورة،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةالجزائر ،2010،ص 37.
[2] مرسوم تنفيديرقم 08-156 ،نفسمرجعسابق،ص 12.
[3] قانون رقم 07-11،نفس المرجع السابق،ص 06.

في الحالات التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من إثنى عشر شهر، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط الكيان أو حالة تغيير تاريخ الغلق ويجب تحديد المدة المقررة وتبريرها في الملحق.

2المبادئ المتعلقة بالقياس

تتمثل المبادئ المتعلقة بالقياس فيمايلي:

2.1مبدأ ثبات وحدة النقود

ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08- 156 كل كيان باحترام مبدأ الوحدة النقدية ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما يشكل وحدة قياس للمعلومات التي تحملها الكشوف المالية، فلا يدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا غير أنه يمكن ذكر المعلومات الغير قابلة للتحديد الكمي والتقويم النقدي والتي يمكن أن يكون لها أثر مالي في ملحق الكشوف المالية.[1]

2.2.مبدأ التكلفة التاريخية

نصت المادة 16 من نفس المرسوم على إدراج الأصول والخصوم والنواتج والأعباء في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار وتطور القدرة الشرائية، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتريلات وغيرها من العناصر المماثلة من:

السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الشراء ⇐ تكلفة الشراء (تكلفة الشراء

+ مصاريف الشراء)؛

السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة كمساهمات عينية ⇐ قيمة الأسهم (عدد الأسهم

* القيمة الإسمية للسهم)؛

السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة مجانا ⇐ قيمتها الحقيقية عند تاريخ دخولها (أي القيمة السوقية عند تاريخ الإستلام)؛

[1] جمعةهوام،محاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبيا لمالال جديد ومعايير المحاسبية الدولية،ديوان مطبوعاتجامعية،2010،ص 31.

السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة عن طريق التبادل ⇐ إذا كانت مماثلة فتقيم بالقيمة الحقيقية للسلع أو الأصول أو الممتلكات المقدمة للمبادلة، أما إذا كانت غير مماثلة فتقيم بالقيمة الحقيقية للسلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة؛

السلع أو الأصول أو الممتلكات التي ينتجها الكيان ⇐ تكلفة الإنتاج (تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات)

2.3.مبدأ الحيطة والحذر

أخذ النظام المحاسبي المالي الجزائري بمبدأ الحيطة والحذر في التسجيل المحاسبي بما ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156، حيث يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي تحويل شكوك موجودة إلى المستقبل ما من شأنه تثقيل بالديون لممتلكات الكيان أو نتائجه، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والنواتج كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، ويجب أن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

2.4.مبدأ عدم المقاصة

جاء في المادة 15 من القانون 07- 11 أنه لا يمكن أجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من النواتج وعنصر من الأعباء، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع أو على أساس صافي 1، أي أن الأحداث والمعاملات التي يقوم ا الكيان خلال السنة المالية تسجل كاملة دون اختصار، فلا يجوز مثلا القيام بمقاصة بين الرسم على القيمة المضافة المسترجعة والمستحقة رغم أن هذه المقاصة لا تؤثر على الوضعية المالية للكيان في اية الدورة المحاسبية، فمبدأ عدم المقاصة هدفه إعطاء صورة صادقة على نشاط الكيان ومعاملاته مع الغير، كما يهدف لمنع فقدان المعلومات المالية وخاصة تلك التي تعتبر مؤثرا على الإفلاس. 2

3.المبادئ المتعلقة بالإتصال

تشمل المبادئ المتعلقة بالإتصالمايلي:

3.1مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة

[1]قانون رقم 07-11، نفس المرجع السابق ص 04.

A.KADDOURI ,A.MIMMECHE,Cour De Comptabilité Financière Selon Le Norme IAS/IFRS Et Le SCF2007,ENAG Edition , Alger ,2009,P89 [2]

كرست المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة أو مبدأ الأهمية النسبية، فبمقتضى هذا المبدأ تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها إتجاه الكيان،فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلهم للأحداث و المعاملات التي يقوم ا الكيان، وبمقتضى هذا المبدأ يمكن أن لا تطبق المعايير أو المبادئ المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية، فيمكن مثلا جمع المبالغ المتماثلة من حيث الطبيعة والوظيفة الناجمة عن نشاط الكيان والتي تكون قليلة أو غير معتبرة .1

3.2.مبدأ الصدق (الصورة الصادقة)

جاء في المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08- 156 أنه يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، ففي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية. 2

احترام هذا المبدأ يسمح لمستعملي الكشوف المالية ببناء صورة صادقة وأكثر موضوعية عن الوضعية المالية للكيان، فالصورة الصادقة هي عبارة عن هدف يرجى بلوغه من المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات يمكن من خلال تمثيل الواقع الاقتصادي والمالي للكيان، ويرتكز هذا المبدأ على تغليب المحتوى على الشكل من خلال التركيز على إعطاء صورة أقرب ما يمكن عن الواقع الاقتصادي والمالي للكيان مع نهاية السنة المالية.

3.3.مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ والأسس والإتفاقيات والقواعد والممارسات المحاسبية التي يطبقها الكيان، ونصت المادة 15 من المرسوم 08- 156 على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية بقولها لا يبرر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، فانسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق والقواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض الكشوف.

كما أكد ذلك القرار المؤرخ في 26جويلية2008 والمتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بقوله لا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني. 3

[1] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ،نفس مرجع سابق،ص 13-14.
[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ،نفس مرجع سابق،ص 15.
[3] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ،نفس مرجع سابق،ص 16.

3.4مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني

كرست المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 هذا المبدأ بقولها تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني ولم يكن هذا المبدأ معمولا به في الجزائر فيما قبل، حيث كانت الممارسات المحاسبية تضبط استنادا للإجراءات القانونية والنصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها، فعلى سبيل المثال كان التسجيل المحاسبي لعناصر ذمة الكيان يتم على أساس ملكية هذه العناصر الأمر الذي يتعارض مع الواقع في الحالة التي يحصل فيها الكيان على عناصر ذمته (الاستثمارات) عن طريق القرض الايجاري، فتظهر فقط أقساط الكراء في جدول حسابات النتائج بينما تظهر المعلومات الأخرى المتعلقة ذا الاستثمار في الملحق، وتبني هذا المبدأ يعالج هذا الإشكال بتسجيل الاستثمارات التي تم حياز ا بواسطة القرض الايجاري ضمن عناصر الأصول في ميزانية الكيان، وتسجل الديون المقابلة لها ضمن عناصر الخصوم.1

المطلب الثالث : تنظيم المحاسبة

ينص الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات

الواجب احترامها والالتزام بها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمس محاسبة مالية وفق هذا النظام عند تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية وإعداد الكشوف المالية وعرضها، ويمكن حصر هذه المبادئ والقواعد والإجراءات فيمايلي 2:

يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام (مبدأ الانتظام يقصد به التطابق مع التنظيم المكتوب) والمصداقية (المصداقية تعطي صورة موضوعية للكيان دون أخطاء أو تغليط) والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛

يحدد الكيان تحت مسؤوليته الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء؛

يشترط في نظام المحاسبة المالية مسك العمليات بالعملة الوطنية، وتحويل العمليات التي تم تدوينها بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات الآتية :

*تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة؛

[1] مرسوم تنفيدي رقم 08-156 ، نفس مرجع سابق ،ص 17.
[2] حسين القاضي،مامون حمدان،نظرية المحاسبة،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الاردن، 2008.

تحول الحسابات الدائنة والديون المحررة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به في تاريخ إتفاق الأطراف على العملية إذا تعلق الأمر بعملية تجارية أو في تاريخ وضع العملة الأجنبية تحت التصرف إذا تعلق الأمر بعمليات مالية؛

عندما نكون أمام عملية تسوية لحسابات دائنة أو مدينة في السنة المالية نفسها، فإن الفوارق الناجمة بسبب تقلبات سعر الصرف تشكل خسائر أو أرباح يجب تسجيلها حسب الحالة في أعباء أو نواتج مالية للسنة المالية؛

إذا بقيت عناصر نقدية محررة بالعملات الأجنبية في الميزانية حتى إقفال السنة المالية، فإن تسجيلها الأولي يصحح على أساس سعر الصرف الأخير المعمول به في ذلك التاريخ، والفواق بين القيم المسجلة أصلا في الحسابات وتلك الناجمة عن التحويل في تاريخ الجرد تشكل أعباء أو نواتج مالية للسنة المحاسبية؛

إذا كانت العملية المعالجة بالعملة الصعبة منسقة من طرف الكيان بعملية متماثلة موجهة لتغطية تبعات تقلبات الصرف، وتدعى بعملية تغطية الصرف فإن الأرباح أو الخسائر لا تسجل في حساب النتائج إلا بما يناسب الخطر غير المشمول للتغطية؛

تسجل فوارق الصرف المتعلقة بعنصر نقدي هو في جوهره جزء مكمل من الاستثمار الصافي لكيان ما في كيان أجنبي، في رؤوس الأموال الخاصة للكشوف المالية المتعلقة بالكيان إلى حين خروج هذا الاستثمار وهو التاريخ الذي تدرج فيه تلك الفوارق في الحساب كنواتج أو أعباء.

تخضع أصول وخصوم الكيانات المعنية ذا النظام إلى عملية جرد كمي وقيمي على أساس فحص مادي وبناءا على الوثائق الثبوتية، ويكون هذا الجرد مرة في السنة على الأقل دف بيان وضعيتها الحقيقية؛

يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمو ا وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها، وتستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على أوراق، كما يحبذ أن تلخص العمليات من نفس الطبيعة والتي تمت في نفس المكان ونفس اليوم في وثيقة محاسبية وحيدة؛

تمسك الكيانات الخاضعة لتطبيقات النظام المحاسبي المالي عدة دفاتر محاسبية، وتتمثل أساسا في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ ودفتر الجرد، ويتفرع دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى عدة دفاتر وسجلات مساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات الكيان، وتسجل في دفتر اليومية حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء ونواتج الكيان وفي حالة إستعمال دفاتر مساعدة فإن دفتر اليومية يتضمن فقط الرصيد الشهري للكتابات الوارد في الدفاتر المساعدة، أما دفتر الأستاذ فيتضمن مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المعنية؛

دفتر الجرد ودفتر الميزانية يجب أن يؤشر عليهما ويرقمان من طرف رئيس المحكمة المختصة إقليميا، كما يجب أن تحفظ الدفاتر المحاسبية والوثائق الثبوتية أو الدعامات التي تقوم عليها لمدة عشر سنوات إبتداءا

من تاريخ إغلاق السنة المالية، وتمسك الدفاتر المحاسبية المرقمة والمؤشر عليها بدون بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل في الهامش؛

يمكن أن تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي شريطة أن تلبي هذه الأخيرة مقتضيات الحفظ والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات.

تائج للسنة المالية وجدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية.1

المبحث الثاني: قواعد الإدراج والتقييم وسير الحسابات

حدد القرار المؤرخ في 26جويلية2008 قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والنواتج، كما أعطى مدونة للحسابات تشكل بنية النظام المحاسبي المالي، وحدد قواعد الإدراج وسير الحسابات وعالج القواعد الخاصة للإدراج والتقييم لبعض عناصر الأصول والخصوم ،وتطرق للقواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة في حالة العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، مسك الحسابات المدمجة والمعة وبعض الحالات الأخرى.

المطلب الأول :القواعد العامة للإدراج والتقييم

تدرج الأصول والخصوم والنواتج والأعباء في الحسابات عندما تكون لها كلفة أو قيمة يمكن تحديدها بطريقة صادقة، ومن المحتمل أن تعود منها أو عليها منافع اقتصادية مستقبلية، فلم يعد عامل ملكية عناصر الذمة المحدد الرئيسي لإدراج هذه الأخيرة في الميزانية، بل أصبح الشرط الأساسي للإدراج هو أن هذه العناصر يمكن تقييمها ومن المنتظر أن تحقق منه أو عليه منافع اقتصادية مستقبلية، وعليه يجب إدراج عناصر الأصول التي يسيطر عليها الكيان ولا تمتلكها كالأصول التي يتحصل عليها الكيان عن طريق القرض الايجاري أو عن طريق الكراء ضمن أصول الكيان.

وتقييم العناصر المدرج في الحسابات على أساس تكلفتها التاريخية، إلا أنه يعمد وفقا لبعض الشروط إلى إعادة مراجعة قيمة بعض العناصر بالإستناد على:2

القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة): وهي ما يعادل قيمة أحد عناصر الأصول أو الخصوم بتاريخ التقييم، فبالنسبة للأصول تمثل القيمة الحقيقية للأصل المبلغ الممكن الحصول عليه من بيعه ضمن ظروف المنافسة العادية ،أما بالنسبة للخصوم فتمثل المبلغ الواجب رصده لمواجهة الالتزامات الحالية؛

قيمة الإنجاز: تمثل تكلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة مضاف إليها التكاليف الأخرى الملتزم ا خلال عملية الإنتاج (الأعباء المباشرة وغير المباشرة)؛

[1] شعيب شنوف،محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبيةالدولية،جزء 1،مكتبة شركة جزائرية بوداود،الجزائر،2008،ص 16.
[2] C.MAILLET BAUDRIER, A.LE MANH, Op.cit, P26.

القيمة المحينة(القيمة النفعية): تمثل القيمة النفعية للأصل سيولة الأموال المستقبلية المنتظر تدفقاها باستعمال هذا الأصل والتنازل عنه في اية مدة الإنتفاع، بينما القيمة المحينة للخصوم فهي صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تكون مطلوبة لتسوية التزامات النشطات العادية.

اولا التثبيتات العينية والمعنوية

التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو الاستعمال لأغراض إدارية، والذي من المنتظر أن يستعمل إلى ما بعد السنة المالية، أما التثبيت المعنوي فهو أصل قابل للتجديد، غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية للكيان كالمحلات التجارية المكتسبة، العلامات، برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، الإعفاءات ورخص تنمية الحقول المنجمية الموجهة للاستغلال التجاري.

تقيم وتدرج التثبيتات العينية والمعنوية في الحسابات كأصول وفقا للقاعدة العامة للتقييم والإدراج إذا كان من المحتمل أن تعود على الكيان بمنافع اقتصادية مستقبلية ومن الممكن تقييم تكلفتها بصورة صادقة، مع مراعات الأحكام والقواعد الآتية: 1

لا تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات العناصر ذات القيم الضعيفة، حيث تعتبر كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها؛

تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصية في الحسابات في شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، وكان الكيان يعزم استخدامها لأكثر من السنة المالية الواحدة؛

تعالج مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة، إذا كانت مدد الإنتفاع ا مختلفة أو توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة؛

تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة والأمن كما لو كانت تثبيتات عينية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى، قياسا بما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم استخدامها.

تدرج التثبيتات في الحسابات بالتكلفة المنسوبة إليها مباشرة، والمتمثلة بتكلفة الاقتناء ومصاريف النقل والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، أو تكلفة الإنتاج والمتمثلة في تكلفة العتاد وتكلفة اليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى بالنسبة للتثبيتات التي ينتجها الكيان لنفسه؛

تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند إنقضاء مدة الإنتفاع أو تكلفة التجديد إلى كلفة إنتاج أو اقتناء التثبيت المعني إذا كان التفكيك أو التجديد يشكل التزام على الكيان؛

[1] عبدالوهاب نصر علي،مبادئ المحاسبة الدولية،تعريب محمد عصام الدين،دار المريخ للنشر،الرياض،السعودية،2004،ص 25.

تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمته الأصل النفقات الملحقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية المدرجة في الحسابات حسب طبيعتها في شكل أعباء السنة المالية المستحقة، إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى الأصل أو إذا كانت ترفع من قيمته المحاسبية ومن المحتمل أن تعود على الكيان بمنافع مستقبلية تفوق المستوى الحالي لنجاعته؛

تشكل الأراضي والمباني أصول متمايزة وتعالج كل على حدى حتى لو تم اقتناءها معا فالبنايات هي أصول قابلة للاهتلاك بينما الأراضي تمثل أصول غير قابلة للاهتلاك؛

تشكل نفقات البحث أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها؛

تدرج العقارات في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيت عيني، ويمكن القيام بتقييمها معاية كل سنة مالية إما بتكلفتها التاريخية منقوصا منها مجموع الاهتلاكات أو بتكلفتها السوقية وتطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات إلى حين خروجها أو تغيير وجهة تخصيصها، وفي حالة اختيار طريقة التكلفة السوقية تدرج الخسائر أو الفوائد الناجمة عن تغيير القيمة الحقيقية للعقار في الحسابات ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية؛

تقييم الأصول البيولوجية في الحسابات لدى إدراجها الأولي في الحسابات وفي تاريخ كل إقفال بقيمتها الحقيقية مطروحا منها المصاريف المقدرة في حالة البيع، وإذا استحال تقدير القيمة الحقيقية بصورة صادقة يتم التقييم بكلفتها منقوص منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، وتدرج الخسائر والأرباح الناجمة عن تغير القيمة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية؛

يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيتات العينية التي يحددها مسبقا بمبلغها المعاد تقييمه منقوص منه مجموع الاهتلاكات، بعد إدراجها الأولي باعتبارها أصلا بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات، وتتم عملية إعادة التقييم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيت العيني اختلافات كبيرة، ويصحح مجموع الاهتلاكات في تاريخ التقييم مع القيمة الإجمالية المحاسبية للأصل؛

إذا إرتفعت القيمة المحاسبية للأصل عند إعادة تقييمه، فإن الزيادة تسجل في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان (فارق إعادة التقييم)، وإذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى لنفس الأصل سلبية أدرجت سابقا كعبء يتم إدراجها كنواتج، أما إذا إنخفضت فإن هذه الخسائر تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم التي سبق إدراجها في الحسابات كرؤوس أموال خاصة للأصل، ويقيد الرصيد السلبي المحتمل كعبء؛

الاهتلاك هو التوزيع المنتظم لقيمة الأصول على مدار عمرها الاقتصادي 1، وهو إستهلاك للمنافع الاقتصادية للأصول العينية و المعنوية، ويحتسب كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه، وهناك ثلاث طرق لحساب أقساطه وهي الطريقة الخطية، الطريقة المتزايدة والطريقة المتناقصة، ويفترض أن لا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 عاما وإذا كان العكس فيجب على الكيان تقديم كل المعلومات الخاصةذا التثبيت في ملحق الكشوف المالية؛يحذف أي تثبيت معنوي أو عيني من الميزانية عند خروجه من الكيان أو عند وضعه خارج الاستغلال بصورة دائمة، وتحدد

[1] عبد الوهاب نصر علي،نفس المرجع السابق،ص30.

الأرباح والخسائر المتأتية عن طريق الفارق بين نتيجة الخروج الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية، وتدرج في الحسابات كنواتج أو أعباء في حسابات النتائج.

ثانيا التثبيتات المالية (الأصول المالية غير الجارية)

التثبيت المالي هو أصل يمثل ديون مستحقة يجب سدادها في أجل سنة واحدة أو سندات أو قيم مماثلة قرر الكيان الاحتفاظ ا لأكثر من سنة، وتظهر التثبيتات المالية في الميزانية على أ ا أصول مالية غير جارية وتأخذ إحدى الأشكال الآتية: 1

سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد إمتلاكها الدائم مفيد للكيان، ويسمح له بممارسة نفوذه على الشركات التي تصدر السندات أو يمارس الرقابة عليها؛

السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لأن توفر للكيان مردودية مرضية على المدى الطويل دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

السندات المماثلة الأخرى التي تمثل أقساط من رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل، التي يمكن للكيان الاحتفاظ ا حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ ا أو يتعين عليه ذلك؛

القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان، والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير.

وتدرج التثبيتات المالية أو الأصول المالية غير الجارية المملوكة للكيان في الحسابات تبعا لنفعيتها ولدواعي إقتنائها أو تغيير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة، مع مراعات الأحكام والقواعد الآتية:

تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها الحقيقية بما فيها مصاريف الوساطة، الرسوم غير المستردة والمصاريف البنكية؛

تسجل في الحسابات الدائنة للكشوف المالية الفردية المشاركات في فروع المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة والتي لم يتم حياز ا لغرض التنازل عنها في المستقبل القريب بتكلفتها المهتلكة، وتخضع عند تاريخ إقفال السنة المالية لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات الخسائر المحتملة؛

التكلفة المهتلكة للأصول = قيمة الأصل المالي عند الإدراج – التسديدات ± الاهتلاكات– خسائر القيمة أو الديون المعدومة (غير القابلة للتحصيل)

الاهتلاكات= المبلغ الأصلي – المبلغ عند الإستحقاق

[1] ياسر صادق،نظم المعلومات المحاسبية،ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر،عمان،2007،ص50.

تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا والسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية، وتقيم عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية المتمثلة في:

السندات التي تم تسعيرها ⇐ السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية.

السندات التي لم يتم تسعيرها ⇐ بقيمتها التفاوضية المحتملة

ويدرج في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم في شكل إرتفاع أو إنخفاض في رؤوس الأموال الخاصة والمبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية؛

يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها والقروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان حتى حلول أجال استحقاقها بتكلفتها المهتلكة، وتخضع لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات الخسائر المحتملة وفقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

عند التنازل الجزئي عن التوظيفات المالية يتم تقييم الجزء المحتفظ به بالتكلفة المتوسطة المرجحة.

ثالثا المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

تمثل المخزونات أصولا وتأخذ إحدى الأشكال الآتية:

منتجات يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛

منتجات نصف مصنعة أو قيد التصنيع بقصد مماثل؛

مواد أولية أو لوازم موجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

تصنف الأصول في شكل مخزونات (أصول جارية) أو تثبيتات(أصول غير جارية) على أساس وجهتها واستعمالاتها في إطار نشاط الكيان، وتدرج وتقيم المخزونات وفقا للقواعد العامة لتقييم وإدراج الأصول مع مراعات مايلي: 1

تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف اللازمة لإيصال المخزون لمكانه في حالته الطبيعية وتشمل تكلفة الشراء (سعر الشراء + مصاريف الشراء)، تكاليف التحويل (مصاريف المستخدمين الأعباء المباشرة وغير المباشرة)، المصاريف العامة (المصاريف المالية) والمصاريف الإدارية المنسوبة له بشكل مباشر، وتحسب هذه التكاليف إما على أساس التكلف الحقيقية أو التكلفة الموحدة القياسية (تكاليف محددة مسبقا) والتي يتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية؛

[1] يوسف محمدجربوع،سالم عبدالله حلس،المحاسبةالدولية معا لتطبيق العلميللمعاييرالمحاسبةالدولية،ط1،مؤسسةالوراقللنشروالتوزيع،الاردن، 2001،ص 26.

عندما لا يمكن تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، تقيم المخزونات بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مماثلة في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج هذه الأصول؛

تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة الإنجاز الصافي (سعر البيع المقدر- تكلفة التسويق) عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتدرج خسائر القيمة في حساب النتائج كأعباء.

تقيم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة الصادر أولا وارد أولا أو بالسعر الوسطي المرجح؛

تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدى تاريخ إقفال السنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، وتثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغير في القيمة الحقيقية في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها كنواتج أو أعباء.

رابعا الإعانات

الإعانة العمومية هي عملية تحويل لموارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها

أو سيتحملها المستفيد بفعل إمتثاله للشروط المرتبطة بأنشطته الماضية أو المستقبلية، وتدرج في الحسابات الخاصة بالكيان وفقا لمايلي:

تدرج الإعانات كنواتج في حساب النتائج للسنة المالية أو لعدة سنوات حسب وتيرة التكاليف التي تلحق ا والمفترض بالإعانة تعويضها ،والإعانة المرتبطة بالتثبيتات أو الأصول القابلة للاهتلاك تدرج في الحسابات كنواتج حسب ما يتناسب وقسط الاهتلاك المحتسب، أما الإعانة فتشكل نواتج مؤجلة في عرض الميزانية؛

تدرج الإعانات الموجهة لتغطية الأعباء أو الخسائر التي حصلت سابقا والتي تشكل دعما ماليا غير مرتبط بتكاليف، في الحسابات كنواتج في تاريخ اكتسا ا؛

تدرج الإعانة الموجهة لتمويل تثبيت غير قابل للاهتلاك وتنشر على مدى المدة التي يكون فيها هذا التثبيت غير قابل للتصرف، وفي حالة عدم وجود شرط عدم القابلية للتصرف فتسجل الإعانة في شكل نواتج على مدى 10 أعوام حسب الطريقة الخطية؛

لا تدرج الإعانة العمومية في شكل نواتج أو أصول إلا إذا توفر ضمان مقبول (إمتثال الكيان للشروط الملحقة بالإعانة أو أن الإعانة سيتم إستلامها فعلا)؛

في الحالات الاستثنائية التي يضطر الكيان فيها لسداد قيمة الإعانة، تدرج هذه التسديداتباعتبارها تغيير لتقدير حسابي فيرجع التسديدات في المقام الأول إلا كل منتوج مؤجل غير مهتلك مرتبط بالإعانة ويدرج الفائض في الحسابات كعبء.

خامسا مؤونات المخاطر والأعباء

مؤونات المخاطر والأعباء هي خصوم يكون استحقاقها غير مؤكد، تدرج في الحسابات مع اية

السنة المالية بالمبلغ الذي يمثل أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي هذا الالتزام، وتدرج في الحالات الآتية: 1

عندما يكون للكيان التزام راهن ناتج عن أحداث ماضية؛

عندما يكون من المحتمل خروج موارد لإطفاء هذا الالتزام؛

عندما يمكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوق به.

فلا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محل مؤونات أعباء ولا تستعمل أي مؤونة إلا للنفقات التي من أجلها يتم إدراجها أصلا في الحسابات.

سادسا القروض والخصوم المالية الأخرى

تقيم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ، وبعد الاقتناء يعمد إلى إعادة تقييم الخصوم المالية من غير التي تمت حيازا لأغراض المعاملات التجارية بتكلفتها المهتلكة، وتوزع التكاليف الملحقة المترتبة عن تنفيذ القرض وعلاوة الإصدار أو التسديدات بصورة حسابية على مدة القرض وتشمل التكاليف الملحقة مايلي:

الفوائد المترتبة على الكشوف المصرفية والقروض؛

اهتلاك علاوات الإصدار والتسديد؛

الأعباء المالية التي تقتضيها عملية الإنجاز؛

فوارق الصرف الناجمة عن القروض بالعملة الأجنبية.

وتدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية إلا إذا أدمجت في كلفة أصل.

المطلب الثاني :حالات خاصة للتقييم والإدراج

عالج النظام المحاسبي المالي من خلال ما جاء في القرار المؤرخ في 26جويلية2008، بعض الحالات التي لها خصوصية في التقييم والإدراج ومسك الحسابات، فبين الإجراءات المحاسبية الخاصة بالعمليات المنجزة

[1] يوسف محمدجربوع،سالم عبدالله حلس،نفس المرجع السابق،ص 28.

بصورة مشتركة أو لحساب الغير، وشرح كيفيات الإدماج وتجميع الكيانات وطرق المعالجة المحاسبية لبعض العمليات كعقود الإيجار التمويلي والعقود طويلة الأجل.

العمليات المنجزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير

تعتبر العمليات التي تمت بصورة مشتركة أو المصالح المشتركة والعمليات التي قام الكيان لحساب أطراف أخرى، عمليات لها طبيعة خاصة لذا تعالج محاسبي وفق إجراءات وقواعد خاصة ،كمايلي:

1. شركات المساهمة

العمليات التي تقوم شركات المساهمة والتي تتم بصورة مشتركة وفق إتفاق تعاقدي، يتفق بمقتضاه طرفان أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، فالتسجيل المحاسبي لدى كل مساهم من المساهمين يتم وفق الشروط التعاقدية والتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء مع مراعاة مايلي[1]:

- إذا كانت العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوكة محاسبيا من طرف مسير وحيد، تدرج الأعباء والنواتج المتعلقة بالعمليات المشتركة مع أعباء ونواتج المسير، ويقتصر كل مساهم على تسجيل قسط النتيجة التي تعود عليه في شكل نواتج أو أعباء؛

عندما تقتضي العمليات المشتركة مراقبة وملكية مشتركة لأصل أو عدة أصول، يدرج كل مساهم القسط الخاص به من الأصول والخصوم في حساباته زيادة على حصته من النواتج والأعباء؛

عندما تنجز العمليات المشتركة في إطار كيان منفصل يحوز فيه كل شريك من الشركاء المساهمين على قسط، يجب أن يدرج كل واحد من الشركاء المساهمين في حساباته القسط الذي يعود إليه من الأصول والخصوم والنواتج والأعباء والنتيجة وتدفقات الخزينة للكيانات المشترك.

2.امتيازات المرفق العمومي

يقصد بامتياز المرفق العمومي أن شخصية عمومية تتخلى لشخصية أخرى مادية أو معنوية على تنفيذ خدمة عامة مقابل مداخيل على مستعملي الخدمة العامة المرتبطة بالامتياز، وتدرج الأصول التي يضعها المتنازل أو المتنازل له في الامتياز في ميزانية الكيان صاحب الامتياز، ويكفل المستوى المطلوب للطاقةالإنتاجية الخاصة بمنشآت المرفق العام المتنازل عنه باستعمال الاهتلاكات أو عند الاقتضاء، بواسطة مؤونات ملائمة (مؤونات من أجل التجديد).

[1] ياسر صادق،نفس المرجع السابق،ص 53.

3. العمليات المنجزة لحساب الغير

تدرج العمليات التي يعالجها الكيان لحساب أطراف أخرى بصفته وكيل في حسابات الأطراف الأخرى ولا يسجل الوكيل إلا الأجر الذي يتلقاه في حساب النتائج، أما بالنسبة للعمليات التي يعالجها الكيان لحساب الغير بإسمه تدرج في حساباته حسب نوعها، نواتج أو أعباء.

الإدماج (تجميع الكيانات والحسابات المدمجة)

كل كيان له مقر أو نشاط رئيسي داخل الإقليم الوطني ويراقب أو يهيمن على كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة كشوفا مالية مدمجة للمجموعة ككل، وهدف هذه الحسابات المدمجة أو الموحدة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية وحساب النتيجة لموع الكيانات كما لو كانت كيان واحد. 1

1. إدماج الفروع

تدمج الفروع محاسبيا وفق طريقة التكامل الشامل كمايلي: 2

الميزانية: تأخذ جميع عناصر ممتلكات الكيان المدمج فيما عدا سندات الكيانات المدمجة فتحل محل قيمتها المحاسبية مجموع عناصر الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لذه الكيانات والمحددة حسب قواعد الإدماج؛

جدول حساب النتائج: إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموعة محل عمليات الشركة المدمجة (الشركة الأم) باستثناء العمليات المعالجة من قبل الكيانات التي هي جزء من المجموعة فيما بينها؛

ملحق الكشوف المالية: يشمل على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح للكيان بالتقدير الصحيح لمحيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموعة، كما يحتوي على جدول لتغير محيط الإدماج يبين جميع العمليات التي أثرت فيه بفعل عمليات الاقتناء والتنازل على السندات.

2. إدماج الكيانات المشاركة

الكيان المشارك هو كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا (الحيازة على الأقل على 20% من حقوق التصويت) فهو ليس كيانا فرعيا ولا كيان أنشئ في إطار عمليات تتم بصورة مشتركة وتدرج المساهمات عند إعداد الحسابات المجمعة حسب طريقة المعادلة كمايلي3:

[1] نعيم دهمس،مبادئ المحاسبة،معهدالدراسات،ط 1، 2006،ص 24-25.
[2] نعيمدهمس،نفس المرجعالسابق،ص 30.
[3] محمودمحمدعبدالسلام،المحاسبةوالمراجعةفي ضوءالمعاييروعناصرالافصاح في القوائم المالية،توزيع منشاة المعارف،اسكندرية،2003،ص 72.

الميزانية: إحلال الحصة التي تمثلها السندات من رؤوس الأموال ونتيجة الكيان المشارك محل القيمة المحاسبية لتلك السندات وإحتساب حصة المجموعة في نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة؛

جدول حساب النتائج: يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في النتيجة، مع الأخذ في الحسبان في حساب نتيجة الكيان المشارك هذه النتيجة المدمجة.

ولدى دخول أي كيان محيط الإدماج يتم تحديد فارق الإدماج الأول بالفرق بين تكلفة اقتناء السندات والحصة الغير معاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان، ويتكون فارق الإدماج الأول الإيجابي على العموم من عنصرين يعالج كل منهما بطريقة مختلفة.

فارق التقييم: هو الفرق بين القيمة المحاسبية لعناصر الأصول القابلة للتحديد والقيمة الحقيقية لنفس العناصر بتاريخ اقتناء السندات؛

فارق الاقتناء (Good Will): هو فارق الإدماج الفائض الذي لا يمكن إلحاقه بعناصر الأصول القابلة للتجديد.

وفي حالة عدم التمكن من تقسيم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته يتم إدراجه

بمبلغه الكامل ضمن فارق الاقتناء، ويسجل محاسبيا ضمن الأصول الغير الجارية في الميزانية في شكل زيادة في الأصول إذا كان إيجابي وانخفاض إذا كان سلبي، وعند كل عملية جرد يتم مقارنته مع القيمة النفعية للعناصر الغير مادية التي تشكله.

3. الكيانات المركبة

تقوم الكيانات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجيلإتخاذ القرار من دون تلك التي تربطها روابط قانونية بالسيطرة، بإعداد حسابات تسمى بالحسابات المركبة كما لو تعلق الأمر بكيان واحد، يخضع إعدادها وتقديمها إلى نفس القواعد والإجراءات الخاصة بالحسابات المدمجة مع مراعات خصوصية عدم وجود روابط مساهمة في رأس المال.

1-عقود الإيجار التمويلي

عقد إيجار التمويل هو عقد مبرم بين طرفين، مؤجر ومستأجر، يعطي بمقتضاه المؤجر للمستأجر الحق في إستخدام الأصل محل العقد لفترة زمنية معينة مقابل مصاريف الإيجار، مع تحويل كلي للمنافع والمخاطر

وتحويل الملكية عند إنتهاء مدة العقد، وانطلاقا من مبدأ تغليب الواقع العملي على الظاهر القانوني يدرج هذا الأصل في الحسابات وفقا لمايلي: 1

عند المستأجر: يدرج الأصل محل العقد في أصول الميزانية بقيمته الحقيقية أو بقيمته المحينة أيهما أقل، ويدرج التزام دفع الإيجارات المستقبلية في حسابات الخصوم بنفس المبلغ،كما تدرج التسديدات المدفوعة خلال مدة العقد؛

عند المؤجر الغير منتج والغير موزع: يدرج مبلغ الأصل موضوع عقد إيجار التمويل في أصول الميزانية في الحسابات الدائنة على عقود إيجار التمويل (قروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار

التمويل)في مقابل الديون الناجمة عن اقتناء هذا الأصل التي تشمل أيضا المصاريف المرتبطة بالتفاوض علىالعقد ووضعه موضع التنفيذ؛

- عند المؤجر المنتج أو الموزع: الأصل المعني بالقرض الايجاري يجلب للمؤجر إيرادين، إيراد عملية البيع العادية والإيراد المالي المرتبط بالقرض الايجاري، أما الدين المرتبط بعقد الإيجار التمويلي فيدرج في الحسابات بالمبلغ الحقيقي وفقا لقواعد التقييم التي يعتمدها الكيان، والأرباح والخسائر الناجمة عن البيع تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية، وتثبت المصاريف المباشرة التي التزامها المؤجر من أجل التفاوض على العقد كأعباء عند تاريخ إبرام العقد.

2-العقود طويلة الأجل

العقود طويلة الأجل هي عقود خاصة بإنجاز سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع أو الخدمات تقع تواريخ الإنطلاقوالإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة (عقود بناء، عقود إصلاح، عقود تقديم خدمات،...)، تدرج في الحسابات الأعباء والنواتج التي تخصها حسب وتيرة تقدم العمليات عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع (طريقة التقدم) إلا إذا كانت طبيعة العملية لا تسمح بذلك ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية للعقد، يمكن أن لا تسجل كنواتج إلا المبالغ المعادلة للأعباء المثبتة والتي يكون تحصيلها ممكن (طريقة الإتمام).

المطلب الثالث: الكشوفات المالية للنظام المحاسبي المالي

الكشوف المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية هدفها إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للكيان ونجاعته وسيولة خزينته فيها اية السنة المالية 2، ووفقا للنظام المحاسبي المالي جميع الكيانات

[1] محمود محمدعبدالسلام،نفس المرجع السابق،ص 78.

[2] YAHIA SAIDI, **Présentation des états Financiers dans Le Nouveau Système Financier comptableAlgérien 2009**, Premier SéminaireScientifique International sur Le Nouveau systèmecomptable Financier en Vertu de les normescomptablesinternationales, Institut des sciences économiquescommerciales et des sciences de gestion, Centre universitaire el oued, Algérie, 17-18/01/2010, p 10.

الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية مجبرة على تقديم في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ غلق السنة المالية كشوفا مالية تضم (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق)، فالكشوف المالية ينبغي أن تقدم موقفا صحيحا وصادقا وعادلا عن الوضعية المالية للكيان وأداءه ونجاعته، وتعكس أي تغيير في مركزه المالي نتيجة لمعاملاته والآثار المترتبة عنها، كما أن المعلومات الواردة في الكشوف يجب أن تقدم بالعملة الوطنية وتسمح بإجراء مقارنة بينها وبين المعلومات الخاصة بالسنة المالية الماضية.

الميزانية

الميزانية هي كشف ملخص لأصول الكيان وخصومه وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المحاسبية فتقدم موجودات الكيان والتزاماته، وتشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية.

1.1الأصول

هي موارد يسيطر عليها الكيان، نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع منها منافع مستقبلية وتشمل:

التثبيتات المعنوية والعينية؛

المخزونات؛

التثبيتات المالية؛

الاهتلاكات، المساهمات وأصول الضرائب؛

الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛

خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

1.2الخصوم

هي الالتزامات الحالية للكيان الناشئة عن الأحداث الماضية، والتي من شأ ا أن تؤدي إلى خروج موارد يتوقع منها الكيان أن تحقق له منافعا مستقبلية وتشمل مايلي:

رؤوس الأموال الخاصة؛

الخصوم غير الجارية؛

الموردون والدائنون الآخرون؛

خصوم الضريبة؛

المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (نواتج مثبتة مسبقا)؛

خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويكشف من خلال الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة (النواتج– الأعباء = النتيجة الصافية)، ويجب أن يتضمن حساب النتائج على الأقل على المعلومات التالية1:

حوصلة الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية (الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)؛

نواتج الأنشطة العادية؛

النواتج المالية والأعباء المالية؛

أعباء المستخدمين؛

الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛

نتيجة الأنشطة العادية؛

العناصر غير العادية (نواتج، أعباء)؛

النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

جدول سيولة الخزينة

[1]محمود محمدعبدالسلام،نفس المرجع السابق،ص 89.

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداما، ويقدم مايلي1:

التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية، أي الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية من غير الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتمويل؛

التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار، أي العمليات المرتبطة بسحب وتحصيل أموال واقتناء أو بيع أصول طويلة الآجل؛

التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل، أي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض؛

تدفقات متأتية من فوائد وحصص أسهم.

وهناك العديد من النماذج لجدول سيولة الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات متخصصة وفرق بحث ومحللين وغيرهم، ولكل نموذج خصوصياته في التحليل تتناسب مع كل حالة، إلا أن المشرع الجزائري أعطى طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة، الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

3.1الطريقة المباشرة

الطريقة المباشرة والتي أوصى ا المشرع الجزائري، ترتكز أساسا على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب ، ...) قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافي ومقارنته مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، ويتكون جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة من ثلاثة أجزاء رئيسية للتدفقات وهي:

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال = التحصيلات المقبوضة من الزبائن – المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين – الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة – الضريبة على النتائج المدفوعة ± تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية؛

التحصيلات المقبوضة من الزبائن: هي حساب (70) ماعدا حساب (709) التخفيضات والتريلات والحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات – التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر المدة – رصيد أول المدة)، وهناك تحصيلات أخرى معنية ذا العنصر وهي

[1] محمد بوتين،المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية،برج الكيفان،الجزائر- 2010ص 60_63.

حساب (74) + حساب (757) نواتج استثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) نواتج أخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) نواتج مسجلة مسبقا؛

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: حساب (60) ماعدا حساب (609) التخفيضات والتريلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة على المشتريات + حساب (61) + حساب (62) + الرسم على القيمة المضافة على الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب (401) موردو المخزونات والخدمات – التغير في حساب

(467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة +حساب (63) – التغير في حساب (42)– التغير في حساب (43)، وهناك مبالغ مدفوعة أخرى معنية ذا العنصر وهي حساب (64) + حساب (65) – التغير في رصيد حساب (445) الدولة.الرسوم على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا؛

فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة: تتمثل في حساب (66)؛

الضريبة على النتائج المدفوعة: حساب (695) الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة.الضرائب على النتائج؛

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية :الفارق بين الحسابين (77 و 66).

- تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار = - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية – تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال

+ الحصص والأقساط المقبوضة من النواتج المستلمة؛

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية؛

التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية: تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية؛

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية: التغير في القيم الثابتة المالية؛

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: تتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية؛

الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال :تتمثل في النواتج المالية حساب (76).

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل = التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم – الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام ا + التحصيلات المتأتية من القروض – تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: تتمثل في التغيير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة + التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة؛

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام ا: حساب (12) – التغير في حساب

(106) المساهمات؛

التحصيلات المتأتية من القروض: تمثل التغير في حساب (16) – تسديدات القروض في السنة المالية؛

تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية – التغيير في حساب (16).

3.2الطريقة غير المباشرة

الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول سيولة الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تقوم على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار:

آثار المعاملات التي لا تؤثر في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن، تغيرات الموردين المخزونات ، ...)؛

التسويات مثل الضرائب المؤجلة؛

التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل والتي تقدم كل على حدا.

الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد وعرض جدول سيولة الخزينة ناجم عن كيفية تقديم التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال، فالطريقة المباشرة تقدم هذا النوع من التدفقات في شكل عناصر رئيسية قصد إبراز التدفق الصافي المالي، بينما الطريقة الغير مباشرة فتعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات التي لا تؤثر في الحزينة، كالاهتلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي والزبائن والموردين الذين يتحولان إلى تدفقات نقدية خارجية أو داخلية بعد فترة معينة، ومنه سنعمد إلى عرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال بالطريقة الغير مباشرة باعتبار أن النوعين الآخرين من التدفقات تم عرضهما.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة للاستغلال = صافي نتيجة السنة المالية + الاهتلاكاتوالمؤونات– الضرائب المؤجلة – تغير المخزونات – تغير الزبائن والحسابات الدائنة ± قيمة التنازل الصافية عن الاستثمارات ، ويتم إحتساب العناصر المكونة لهذه التدفقات كالآتي:

الاهتلاكاتوالمؤونات: وتتمثل في حساب (68) المخصصات أخرى؛

تغير الضرائب المؤجلة: التغيير في حساب (442) دولة.الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل من أطراف أخرى؛

تغير المخزونات: التغيير في حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ – التغيير في حساب

(39) خسائر القيمة عن المخزونات؛

تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: التغير في حساب (41) + حساب (42)

+ حساب (43) – التغير في حساب (49) خسائر القيمة عن حسابات الغير؛

تغير الموردون والديون الأخرى: التغير في حساب (40)؛

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: تمثل سع التنازل – القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فإذا كانت فائضا طرح وإذا كان عجز فيضافا للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.

جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر الآتية:

النتيجة الصافية للسنة المالية؛

تغيير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛

النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة؛

عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديدات ،...)؛

توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ملحق الكشوف المالية

يحتوي ملحق الكشوف المالية على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه.

معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة؛

المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية؛

المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم؛

المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

وهناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق مثل جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية وجدول المساهمات. **المبحث الثالث: بنية النظام المحاسبي المالي وسير حساباته**

المطلب الاول: بنية النظام المحاسبي المالي

يحتوي النظام المحاسبي المالي على مدونة حسابات مقسمة إلى سبعة أصناف وهي1:

الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة.

الصنف الثاني: حسابات التثبيتات.

الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ. ⇐ حسابات الميزانية الصنف الرابع: حسابات الغير.

الصنف الخامس: الحسابات المالية.

الصنف السادس: حسابات الأعباء ⇐ حسابات التسييرالصنف السابع: حسابات النواتج

أما الأصناف 0 ،8 و 9 يمكن للكيان استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبة التسييرويتفرع عن كل صنف من الأصناف المذكورة مجموعة من الحسابات التي تتفرع إلى حسابات ثانوية وتعتبر مدونة الحسابات هذه الإطار العام المنظم لمسك المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي، إلا أن المشرع ترك لكل كيان الحرية في تفريع الحسابات حسب الحاجة وطبيعة النشاط.

حسابات رؤوس الأموال – الأموال الخاصة

[1]محمد بوتين، نفس المرجع السابق،ص 33-34-39.

المطلب الثاني: حسابات النظام المحاسبي المالي

أرصدة حسابات الأموال الخاصة دائنة بطبعها وتتفرع إلى الحسابات الفرعية الآتية:

1.رأس المال والاحتياطات وما يماثلها (حساب10)

يتجزأ هذا الحساب إلى الحسابات الفرعية الآتية والتي يمكن أن تختلف حسب الشكل القانوني لنشاط كل كيان.

- حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال: يجب أن تتم موائمة اسم هذا الحساب مع الشكل القانوني للكيان؛

في حالة مؤسسة فردية يسجل الحساب الفرعي (101) أموال الاستغلال دائنا بقيمة الإسهامات عند بداية النشاط أو أثنائه، وعند تاريخ غلق السنة المالية يسجل حساب أموال الاستغلال دائنا عندما يكون رصيد حساب (108) المستغل مدين، ومدينا إذا كان حسب المستغل دائنا؛

في حالة الشركات يسجل الحساب الفرعي (101) رأس مال الشركة دائنا بمبلغ رأس المال المذكور في عقد الشركة، كما يعرض تطور هذا المبلغ خلال حياة الشركة تبعا لقرارات الهيئات المختصة، فيجعل دائنا بقيمة الزيادة في رأس المال ومدينا عند التخفيض.

حساب (104) فارق التقييم: يسجل في هذا الحساب رصيد الأرباح والخسائر الغير مقيدة في النتيجة الناجمة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) وفقا للتنظيم؛

حساب (105) فارق إعادة التقييم: يسجل في هذا الحساب فوائض القيمة لإعادة تقييم التثبيتات والتي تكون موضوعا لإعادة تقييم وفق للشروط القانونية؛

حساب (106) الاحتياطات: يدرج في هذا الحساب كل أنواع الاحتياطات ويجعل دائنا ، كما يكون دائنا في حالة اهتلاكات أو خسائر من قيمة الاحتياطات؛

حساب (107) فارق المعادلة: يدرج في هذا الحساب الفارق الملحوظ عندما تكون القيمةالإجمالية للسندات المعاد تقييمها وفقا لطريقة المعادلة أكبر من قيمة الاقتناء؛

حساب (108) حساب المستغل: تسجل فيه الأموال التي وضعها المستغل تحت تصرف الكيان وعمليات السحب والإيداع الخاصة به، كما يجعل دائنا بقيمة الأرباح المتراكمة عن الدورات السابقة ومدينا بقيمة الخسائر؛

حساب (109) رأس المال المكتوب غير المطلوب: يدرج دائنا مقابل جعل حساب

(456) الشركاء- عمليات على رأس المال مدينا عند إستدعاء رأس المال، ويمثل رصيده المدين حقوقا للكيان لدى الشركاء.

2.الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية (حساب11 ،12)

يستعمل الحساب (11) الترحيل من جديد لترحيل جزء من النتيجة بقرار من الهيئة المختصة فيكون دائن في حالة ترحيل ربح ومدين عند ترحيل الخسارة، أما حساب (12) نتيجة السنة المالية فتسجل فيه النتيجة كرصيد لحسابات الأعباء والنواتج، فيجعل دائنا بقيمة الربح ومدينا بقيمة الخسارة ويرصد وفقا لقرار توزيع النتيجة، كما يحول إلى الميزانية الإفتتاحية للسنة الموالية في اليوم الأول من إفتتاحها بالنسبة للمؤسسات الفردية.

3النواتج والأعباء المؤجلة (حساب13)

يتفرع هذا الحساب إلى :حساب (131) إعانات أخرى للتجهيز، حساب (132) إعانات أخرى للإستثمار، حساب (133) الضرائب المؤجلة على الأصول، حساب (134) الضرائب المؤجلة عن الخصوم، حساب (138) نواتج أخرى وأعباء مؤجلة. 2

تدرج الإعانات الأخرى للإستثمار و الإعانات الأخرى للتجهيز دائنة بقيمة الإعانة مقابل جعل حسابات الصنف الثاني مدينة في حالة تمويل تثبيت أو حسابات الصنف الرابع إذا ترتب عن الإعانة حركة مالية، أما حسابات الضرائب المؤجلة عن الأصول أو عن الخصوم فنظرا لطبيعة الضرائب والوقت الذي تحتسب فيه (اية السنة المحاسبية) فهي تدفع في شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة في مواعيد محددة على أساس مبلغ الضريبة للدورة السابقة، ومع اية السنة يعمد إلى حساب الفرق بين ما تم تسديده والمبلغ المستحق فإذا كان المسدد أقل من المستحق يسدد الكيان المقدار المتبقي، أما إذا كان العكس تنتج ضرائب

مؤجلة لا يمكن استرجاعها وتعتبر تسبيقا على الدورة الموالية، فيجعل حساب الضرائب المؤجلة علىالأصول مدينا مقابل جعل حساب (692) فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول دائنا، وحساب الضرائب المؤجلة عن الخصوم دائنا مقابل حساب (693) فرض الضريبة المؤجلة عن الخصوم مدينا.

4. مؤونات الأعباء-الخصوم غير الجارية (حساب15)

عند تكوين المؤونات تدرج كل على حدى في الجانب الدائن لحساب المؤونات للأعباء أو المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة، مقابل جعل حساب مخصصات الاستغلال أو المخصصات المالية مدينا، وعند حصول العبء ترصد المؤونات المكونة سلفا عن طريق الحسم المباشر للتكاليف، ويكون الفائض المحتمل من مبلغ المؤونة محل إلغاء بالإعتماد على حساب الاسترجاع (78) وفي اية كل دورة محاسبية

ينبغي إعادة النظر في مخصصات المؤونات إما بالزيادة أو بالنقصان حيث يجعل حساب مخصصات المؤونات المعني مدينا في حالة الزيادة ودائنا في حالة النقصان أو الإلغاء.

5الحسابات الفرعية (16، 17، 18)

يدرج الحساب (16) الإقتراضات والديون المماثلة دائنا بالقيمة الحقيقية بعد طرح مصاريف الإصدار للقروض الإجبارية أو بفوائد عقد الإيجار التمويلي أو بالكفالات المدفوعة للبنوك مقابل إحدى الحسابات الأخرى مدينة حسب الحالة، أما حساب (17) حسابات الديون المرتبطة بمساهمات فيجعل دائنا بقيمة الديون المتعلقة بمساهمات الفروع أو شركات المساهمة والديون المتعلقة بالمساهمات خارج الشركة الأم ويخص هذا الحساب العمليات المالية فقط، وبالنسبة لحساب (18) حسابات الإرتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة فيوضع تحت تصرف الكيان لكي يستقبل خلال السنة المالية العمليات التي تمت بين المؤسسات ومع شركات المساهمة ويصفى عند إقفال السنة المالية. 3.2حسابات التثبيتات

يقصد بالتثبيتات الأصول الثابتة، وتصنف حسب النظام المحاسبي المالي إلى ثلاثة أنواع وهي1:

التثبيتات العينية: هي الأصول العينية التي يحوزها الكيان من أجل الإنتاج أو تقديم السلع والخدمات أو التأجير أو الاستعمال للأغراض الإدارية، والتي يعتزم الكيان استعمالها لأكثر من السنة المالية الواحدة؛

التثبيتات المالية: هي الديون المستحقة الواجبة السداد في أجل السنة الواحدة أو السندات أو القيم المماثلة التي قرر الكيان الاحتفاظ ا لأكثر من سنة مالية؛

التثبيتات المعنوية: هي أصول قابلة للتحديد ،غير نقدية وغير مادية، يراقبها ويستخدمها الكيان في إطار أنشطته العادية.

ويتفرع حساب التثبيتات إلى الحسابات الآتية:

التثبيتات المعنوية وفارق الاقتناء (حساب20)

ميز النظام المحاسبي المالي بين نوعين من التثبيتات المعنوية:

التثبيتات المعنوية المولودة بشكل داخلي: يسجل أحد الحسابات الفرعية لهذا الحساب حساب

(203) مصاريف التنمية القابلة للتثبيت أو حساب (204) البرامج المعلوماتية ومايشا ها في جانبه المدين، مبلغ تكاليف التثبيت المعنوي الذي أنتجه الكيان لنوالمسجلة كأعباء حسب طبيعتها، مقابل جعل حساب (73) الإنتاج المثبت للأصول المعنوية دائنا، مع مراعات أن المصاريف المتعلقة بأي عنصر من

[1]حسين القاضي،مامون حمدان،نظرية المحاسبة،ط1،دار الثقافة للنشر،الاردن، 2008،ص 63-66.

التثبيتات المعنوية والمدرجة كأعباء حسب طبيعتها خلال الدورات السابقة لا يمكن دمجها في تكلفة أي تثبيت معنوي في تاريخ لاحق؛

التثبيتات المعنوية الأخرى: تدرج تكاليف الحصول على التثبيتات المعنوية في الجانب المدين لأي حساب فرعي من حساب التثبيتات المعنوية مقابل جعل حسابات الغير أو الحسابات المالية دائنة.

عند وضع التثبيت المعنوي خارج الخدمة أو خروجه تتحدد الأرباح أو الخسائر بالفرق بين نواتج الخروج الصافية والقيمة المحاسبية لهذا التثبيت، يدرج هذا الفارق في الحسابات كنواتج أو أعباء في الحسابين (75) فوائض القيمة عن مخزون الأصول المثبتة غير المالية و (65) نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية، كما يدرج في الحساب الفرعي (207) فارق الاقتناء والذي يمكن أن يكون مدينا أو دائنا عند تجميع المؤسسات في أطار عملية اقتناء أو انصهار أو إدماج ويظهر في الميزانية ضمن الأصول المالية الجارية مهما كان رصيده.

التثبيتات العينية (حساب21)

تدرج في الجانب المدين لهذا الحساب التثبيتات العينية بتاريخ دخولها إما بتكلفة الشراء أو الإنتاجأو بقيمة الأسهم حسب الحالة مقابل جعل حساب (40) الموردون أو حسابات أخرى معينة أو الحساب (73) الإنتاج المثبت أو حساب (45) المع والشركاء دائنا، وتتحدد الأرباح أو الخسائر المتأتية من الاستغناء عن التثبيت بالفارق بين نواتج الخروج الصافية والقيمة المحاسبية وتدرج كنواتج أو أعباء في أحد الحسابين (75) أو (65

التثبيتات في شكل امتياز (حساب22)

التثبيتات المعنوية أو العينية الموضوعة موضع امتياز تسجل من قبل مانح الامتياز وصاحب الامتياز (الوكيل) في الحساب (22) التثبيتات في شكل امتياز، والذي يقسم حسب نفس شروط التثبيتات المسجلة في الحساب (20) و (21) ويمكن أن يقسم هذا الحساب بشكل يسمح بفصل التثبيتات التي يضعها مانح الامتياز موضع امتياز عن التثبيتات التي يضعها صاحب الامتياز، وتسجل العمليات المرتبطة بالامتياز بمحاسبة صاحب الامتياز بفصلها عن بقية عملياته وفقا لبنود الإتفاق وحاجيات التسيير، ويدرج حساب التثبيتات في شكل امتياز مدينا بقيمة الأصول المالية الموضوعة محل امتياز مجانا من قبل مانح الامتياز مقابل جعل الحساب الفرعي (229) حقوق مانح الامتياز دائنا، وعند احتساب كل قسط سنوي للاهتلاك يجعل الحساب (229) مدينا مقابل جعل حساب (282) اهتلاكاتالتثبيتات الموضوعة موضع امتياز دائنا، ويمثل الرصيد المتبقي في الحساب (229) القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت الموضوع محل امتيازويرصد هذا الحساب عند إرجاع الملك لمانح الامتياز مقابل حسابات التثبيتاتوالاهتلاكات المعنية.

التثبيتات الجاري إنجازها (حساب23)

هدف هذا الحساب إبراز التثبيتات التي لا تزال غير مكتملة بتاريخ غلق السنة المالية، وكذا التسبيقات والمدفوعات على الحساب المقدمة للغير من أجل اقتناء تثبيت ما، فيسجل في هذا الحساب التثبيتات المسند إنجازها للغير والتثبيتات التي ينتجها الكيان لنفسه والتي لم يستلمها أو لم ينتهي منها عند غلق السنة المالية، فيدرج حساب التثبيتات الجاري إنجازها مدينا مقابل إحدى حسابات الصنف الرابع أو حساب (78) الإنتاج المثبت دائنا حسب الحالة، كما تدرج في الجانب الدائن من هذا الحساب التسبيقات والمدفوعات على الحساب التي يقدمها الكيان للغير من أجل اقتناء تثبيت عند تاريخ دفع هذهالتسبيقات.

المساهمات والحسابات الدائنة الملحة بالمساهمات والتثبيتات المالية الأخرى

يتلقى حساب (26) مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات في جانبه المدين كلفة اقتناء سندات المساهمة وكذا الحسابات الدائنة المرتبطة بتلك السندات مقابل جعل حسابات الغير أو الحسابات المالية دائنا، وفي حالة السندات التي قيمتها الإسمية تسدد جزئيا، فإن القيمة الكلية تقيد في الجانب المدين من الحساب (29) في مقابل جعل حسابات الغير أو الحسابات المالية دائنا بالنسبة للجزء المستدعي ويقيد الجزء الغير مستدعي في الحساب الفرعي (269) عمليات الدفع الباقية الواجب القيام ا عن سندات مساهمة غير مسددة على أن يتم ترصيده كلما تم التسديد، وعند بيع سندات المساهمة فإن فوائض ونواقص القيمة تسجل كنواتج أو أعباء في الحسابين الفرعيين (75) و (65)، أما حساب (27) التثبيتات المالية الأخرى فيدرج مدينا بقيمة أسهم القيم الثابتة للنشاطات، قيمة الكفالات والضمانات المدفوعة والأسهم أو سندات القيم الثابتة الأخرى مقابل جعل إحدى الحسابات المالية دائنا، وعند إغلاق كل سنة مالية تسجل الفوائد المترتبة وغير المستوفاة أجل استحقاقها في الأقسام الفرعية الملائمة في الحسابات حسب طبيعتها، وتسجل مجموع تسديدات أصول هذه الحسابات الدائنة في الجانب الدائن للحساب الفرعي المعني في مقابل الحسابات المالية.

الاهتلاكات وخسائر القيمة عن التثبيتات(حساب28 ، 29)

تقيد الاهتلاكات في الجانب الدائن للحساب (28) اهتلاكاتالتثبيتات والذي يتفرع إلى أقسام فرعية حسب نفس مستوى التفصيل للحسابين الرئيسيين (20) و (21)، في مقابل تسجل مخصصات الاهتلاكات في الجانب المدين، وعند التنازل عن عناصر التثبيتات أو زوالها يحول حساب الاهتلاك المتعلق ا للحسابات الفرعية للحسابين (20 أو 21)، أما خسائر القيمة فعند ثبو ا يجعل حساب (29) خسائر القيمة عن التثبيتات دائنا مقابل إحدى الحسابات الفرعية للحساب (68) مدينا ويتم إعداد تسوية لحساب خسائر القيمة مع اية كل سنة مالية بجعل حساب المخصصات المعني مدينا في حالة الزيادة وجعل حساب (

78) دائنا في حالة التخفيض أو الإلغاء، وعند التنازل يرصد حساب المخصصات باستعمال الحساب (78).1

حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

أخذ النظام المحاسبي المالي بمعيارين لتصنيف مدونة حسابات المخزونات، الترتيب الزمني لدورة

الإنتاج (التموينات، الإنتاج المخزن، البضائع) وطبيعة الأصل المخزن الذي يكون موضوع تقسيم ضمن كل كيان حسب الاحتياجات الداخلية للتسيير، وتعالج المخزونات محاسبيا وفقا لطريقة الجرد التي يتبعها كل كيان ، إما الجرد الدوري أو الدائم. 2

المعالجة المحاسبية وفق طريقة الجرد الدوري

- تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة: خلال الدورة المحاسبية تسجل المشتريات بجعل حساب

(38) المشتريات المخزنة مدينا بمبلغ المشتريات والمصاريف الملحقة بالشراء مقابل جعل حساب الموردون أو إحدى حسابات الخزينة دائنا، وفي اية الدورة نقوم بإلغاء مخزونات بداية الدورة بجعل الحسابات (30) البضائع ،(31) المواد الأولية واللوازم و(32) التموينات الأخرى دائنا مقابل جعل حساب

(60) المعني مدينا، ثم نقوم بترصيد حسابات المشتريات بجعل حساب (38) المعني دائنا مقابل حساب

(60) المعني مدينا، وأخيرا نقوم بالتسجيل المحاسبي لمخزونات اية المدة بجعل الحسابات (30، 31

32)مدينة مقابل حساب (60) المناسب دائنا، ويمثل الرصيد المتبقي في الحساب (60) هو ما تم إستهلاكه فعلا؛

- تسجيل المنتوجات المصنعة وقيد التصنيع: أثناء الدورة المحاسبية تسجل المصاريف المتعلقة بعناصر الإنتاج كأعباء حسب طبيعتها، وفي اية الدورة المحاسبية نقوم بإلغاء مخزونات بداية الدورة بجعل الحسابات (33) سلع قيد الإنتاج ،(34) خدمات قيد الإنجاز و(35) مخزون المنتوجات دائنة مقابل جعل أحد الحسابين الفرعيين للحساب (72) الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون مدينا، ثم نقوم بتسجيل مخزونات اية المدة بجعل إحدى الحسابات (33، 34، 35) مدينا مقابل جعل حساب (72) دائنا، مع ملاحظة أن الحساب الفرعي (723) تغيير المخزونات الجارية يعمل مع الحسابين

(33 و34) والحساب الفرعي (724) تغيير المخزونات من المنتجات يعمل مع الحساب (35).

[1] منال الشرقي،النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة لدولية،كلية العاوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،مذكرة ليسانس،جامعة المدية،دفعة 2007/2008،ص 33-34.

[2] رضوان حلوة حنان،النمودج المحاسبيمن المبادئ الىالمعايير،داروائللنشر،الاردن،2009،ص 88-89.

المعالجة المحاسبية وفق طريقة الجرد الدائم

تسجيل التموينات والبضائع المستهلكة: خلال الدورة المحاسبية تسجل المشتريات كما هو الشأن وفقا للجرد الدوري، وعند استلام المخزونات وتخزينها تقيد الحسابات(30، 31، 32) مدينة مقابل جعل حساب (38) المناسب دائنا، كما تسجل السلع التي تخرج من المخزن بالخصم من حساب (60) المناسب وفي اية الدورة تثبت الفوارق المحتملة بين المخزون المادي المقدر والمسجل محاسبيا وبينالظاهر بعد الجرد، فإذا كانتتلك الفوارق مبررة تقيد إذا كانت إيجابية بجعل الحساب المعني من الحسابات (30، 31، 32) مدينا مقابل جعل حساب (60) المعني دائنا و إذا كانت سلبية يعكس القيد، أما إذا كانت غير مبررة فإذا كانت إيجابية تسجل بجعل أحد الحسابات(30، 31، 32) مدينا مقابل جعل حساب (757) نواتج استثنائية عن عمليات التسيير دائنا، وإذا كانت سلبية تقيد الحسابات (30

31، 32)دائنة مقبل جعل حساب (657) الأعباء الاستثنائية للتسيير الجاري مدينا؛

تسجيل المنتوجات المصنعة وقيد التصنيع: خلال الدورة المحاسبية وعند الحصول على المنتوجات تسجل بجعل الحسابات (33، 34 أو 35) مدينة مقابل جعل الحساب (72) المعني دائنا، وفي اية الدورة تثبت الفوارق المحتملة وتسجل بجعل الحسابات (33، 34 أو 35) مدينة مقابل جعل الحساب (72) المعني دائنا إذا كانت الفوارق إيجابية وإلا العكس.

المخزونات في الخارج (حساب37)

تسجل المخزونات التي يحتفظ ا الكيان لدى الغير محاسبيا في الحساب (37) المخزونات

في الخارج إلى غاية إستلامها، وفي اية كل دورة محاسبية إذا بقيت هاته المخزونات لدى الغير ينبغي على الكيان إعداد كشف تفصيلي للمخزونات المعنية.

خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ (حساب39)

تقيد خسائر القيمة عن المخزونات لدى تشكيلها في الجانب الدائن لحساب (39) والمتفرع وفقا لطبيعة عناصر المخزونات، وفي اية كل دورة محاسبية فإن تدني القيم الملحوظة تسجل محاسبيا في حالة خلق أو زيادة في المؤونات بجعل حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ دائنا، مقابل جعل حساب (685) مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة أصول جارية مدينا، أما في حالة التخفيض أو الإلغاء يجعل حساب (39) مدينا مقابل جعل حساب (785) استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة والمؤونات أصول غير جارية دائنا.

حسابات الغير

تضم هذه ا⍰موعة إلى الحسابات الآتية: 1

الموردون والحسابات الملحقة (حساب40)

تسجل في هذا الحساب الديون وتسبيقات الأموال المرتبطة باقتناء السلع والخدمات ويتفرع على

الحسابات الفرعية الآتية والتي يمكن أن تعدل أو توسع حسب حاجات التسيير لكل كيان:

حساب (401)موردو المخزونات والخدمات، حساب (403) موردو السندات الواجب دفعها حساب (404) موردو التثبيتات، حساب (405) موردو تثبيتات السندات المطلوب دفعها، حساب (408) موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها وحساب (409) الموردون المدينون_التسبيقات والمدفوعات على الحساب والحسابات الدائنة الأخرى.

ويدرج هذا الحساب أو أحد حساباته الفرعية دائنا في حالة اقتناء سلع أو خدمات أو تثبيتات

على الحساب مقابل جعل أحد الحسابات المعنية حسب الحالة مدينا، ويكون مدينا عند تسوية المستحقات أو إرجاع المقتنيات أو حالة التسبيقات المدفوعة على الحساب أو التخفيضات والتريلات.

3.4.2الزبائن والحسابات الملحقة (حساب41)

تسجل في هذا الحساب الديون المرتبطة ببيع السلع والخدمات الملحقة بدائرة استغلال الكيان ويتفرع إلى الحسابات الفرعية الآتية والتي يمكن أن تعدل أو توسع حسب الحاجة: حساب (411) الزبائن، حساب (413) الزبائن_السندات المطلوب تحصيلها، حساب (416) الزبائن المشكوك فيهم حساب (417) الحسابات الدائنة عن أشغال أو خدمات جاري إنجازها، حساب (418) الزبائن_المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد وحساب (419) الزبائن الدائنون.

ويدرج هذا الحساب أو أحد حساباته الفرعية مدينا عند بيع السلع أو تقديم الخدمات على الحساب مقابل جعل أحد الحسابات المعنية حسب الحالة دائنا، كما يدرج دائنا عند تسوية هذه المستحقات أو رجوع البضائع من الزبائن أو التخفيضات والتريلات الممنوحة بعد البيع.

3.4.3المستخدمون والحسابات الملحقة (حساب42)

هو حساب خاص بالمعالجة المحاسبية لأجور المستخدمين، ويتفرع إلى حسابات فرعية يمكن أن تعدل أو توسع حسب حاجات التسيير لكل كيان، وهناك طريقتين للمعالجة المحاسبية للأجور هما:

[1]رضوان حلوة حنان،نفس المرجع السابق،ص 92-93-95.

يقيد في الجانب الدائن من الحساب الفرعي (421) المستخدمون_الأجور المستحقة مبلغ الراتب الإجمالي للأجور الواجب دفعها للمستخدمين مقابل جعل الحساب (631) أجور المستخدمين مدين، ويدرج الحساب (421) مدينا بنفس المبلغ مقابل جعل الحسابات الخاصة بالإقتطاعات والتسبيقات دائنة حساب (422) أموال الخدمات الاجتماعية، (425) المستخدمون_التسبيقاتوالمدفوعات على الحساب ، (431) الضمان الإجتماعي ،(432) تنظيمات إجتماعية أخرى (442) الدولة_الضرائب والرسوم القابلة للتحصيل دائنة، والمتبقي يسجل في الجانب الدائن لحسابات الخزينة حسب طريقة الدفع وهو ما يمثل الدفعات الصافية التي يتحصل عليها المستخدمون؛

يقيد في الجانب المدين من الحساب (631) مبلغ الراتب الإجمالي الواجب دفعه للمستخدمين مقابل جعل الحسابات (422، 425، 431، 432، 442) دائنة، والباقي الذي يمثل الدفعات الصافية التي يتحصل عليها المستخدمون تقيد دائنة في الحساب (421)، ثم يجعل الحساب (421) مدين بنفس المبلغ مقابل جعل أحد حسابات الخزينة دائنا.

الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة (حساب43)

يدرج في الجانب الدائن من هذا الحساب المبالغ المستحقة من الكيان على مختلف الهيئات الاجتماعية (اشتراكات أرباب العمل في التأمينات الاجتماعية والمنح العائلية وحوادث العمل والتقاعد ...) مقابل جعل حساب الأعباء مدينا، وكذلك المبالغ الواجب تسويتها مع الهيئات المذكورة أعلاه والتي يتحملها المستخدم مقابل جعل حساب (631) المستخدمون_الرواتب المستحقة مدين، ويقيد في الجانب المدين لهذا الحساب التسديدات التي تمت لهذه الهيئات فيرصد هذا الحساب عند الدفع الفعلي للاشتراكات.

الدولة والحسابات الملحقة (حساب44)

العمليات الواجب تسجيلها في الحساب (44) الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة هي على العموم العمليات التي جرت مع كيانات تعتبر سلطة عمومية، ويرصد هذا الحساب عند الدفع الفعلي للمستحقات مع ضرورة تسجيل التسويات الضرورية، كما يمكن أن تحول هذه العمليات الواردة في الحساب إلى الأصل عند فتح السنة المالية الموالية.

الشركاء (حساب45)

تدرج في هذا الحساب العمليات التي تتم بين الشركاء والكيان والعمليات التي تتم بين الفروع فيما بينه وبينها وبين الشركة الأم، ويتفرع هذا إلى الحسابات الآتية:

حساب (451) عمليات المجمع: يسجل هذا الحساب مدينا بالأموال التي يقدمها الكيان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبصورة مؤقتة لكيانات المجموعة، ويدرج دائنا بالمبلغ التي تضعها كيانات المجموعة تحت تصرفه؛

حساب (455) الشركاء_الحسابات الجارية: تدرج في جانبه الدائن المبالغ التي يضعها أو يتركها الشركاء تحت تصرف الكيان مؤقتا؛

حساب (456) الشركاء_العمليات على رأس المال: يسجل دائنا بمبالغ المساهمات المقدمة من الشركاء، على أن يرصد في حسابات رؤوس الأموال المعنية؛

حساب (457) الشركاء_الحصص الواجب دفعها: يدرج هذا الحساب دائنا بمبالغ الإرباح التي قررت الجهات المختصة توزيعها على الشركاء، مقابل جعل حساب (12) نتائج السنة المالية أو حساب (106) الاحتياطات أو حساب (11) الترحيل من جديد، مدينة؛

حساب (458) الشركاء_العمليات المنجزة بالاشتراك معا أو في تجمع: تدرج فيه عمليات وضع الأموال بين الشركاء المساهمين في إطار شركات مساهمة أو شركات مماثلة.

مختلف الدائنين ومختلف المدينين (حساب46)

يقسم هذا الحساب حسب حاجات التسيير لكل كيان، ويمكن أن يتفرع إلى الحسابات الآتية:

حساب (462) الحسابات الدائنة عن عمليات التنازل عن التثبيتات: يدرج هذا الحساب مدينا بقيمة سعر التنازل عن التثبيتات مقابل أحد حسابات الخزينة دائنا، ويدرج دائنا مقابل جعل حسابات الخزينة مدينا عند التحصيل؛ 1

حساب (464) الديون عن عمليات اقتناء قيم منقولة توظيفات وأدوات مالية: يجعل هذا الحساب دائنا بمبلغ الاقتناء مقابل جعل حساب (50) القيم المنقولة للتوظيف مدينا ويدرج مدينا مقابل أحد الحسابات المالية دائنا عند التسوية؛

حساب (467) الحسابات المدينة الأخرى والحسابات الدائنة الأخرى: يستقبل العمليات التي تتم معالجتها بصفة وكيل؛

حساب (468) الأعباء الأخرى الواجب دفعها والنواتج المطلوب إستلامها: يستعمل هذا الحساب في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية بعض العمليات العالقة مثل الرسم على القيمة المضافة ويرصد عند التسوية.

الحسابات الإنتقالية أو الإنتظارية(حساب47)

[1] ياسر صادق،نفس المرجع السابق،ص 102.

يوضع هذا الحساب تحت تصرف الكيان ليتلقى أثناء الدورة المحاسبية العمليات التي لا يمكن قيدها بصفة مؤكدة في حساب معين أو العمليات التي تتطلب معلومات إضافية، وكل العمليات التي تسجل في هذا الحساب يتم تحويلها بالقيد في الحسابات الختامية في أقرب الآجال ولا يظهر هذا الحساب في الكشوف المالية الختامية للكيان.

الأعباء أو النواتج المعاينة مسبقا والمؤونات(حساب48)

يتفرع هذا الحساب حسب الحاجة ويشمل الحسابات الفرعية الآتية:

حساب (481) المؤونات_الخصوم الجارية: عند اية الدورة المحاسبية فإن الخصوم الجارية التي يكون مبلغها غير مؤكد تسجل محاسبيا بإنشاء مؤونات لها، بجعل الحساب (481) دائنا مقابل جعل حساب (68) المخصصات للاهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة مدينا، وعند تحقق التكلفة التي تكون موضوع مؤونة يرصد هذا الحساب؛

حساب (486) الأعباء المعاينة مسبقا وحساب (487) النواتج المعاينة مسبقا: يستقبل الحسابين عند إغلاق السنة المحاسبية التكاليف والإيرادات المتعلقة بالسنة المالية اللاحقة المعاينة مسبقا وتصحح هذه الحسابات أثناء السنة المالية حيث يتم نقلها وفقا لمبدأ إستقلالية الدورات المحاسبية.10 .3.4 خسائر القيمة عن حسابات الغير(حساب 49)

عندما نكون أمام نقص محتمل في حسابات الغير يتم قيده في الجانب الدائن لأحد فسهالحسابات الفرعية للحساب (49) والمتفرع حسب طبيعة الحسابات الدائنة، وفي اية كل دورة محاسبية تضبط حسابات خسائر القيمة عن طريق القيد في الجانب المدين لحساب المخصصات المطابق عندما يرتفع مبلغ خسارة القيمة أو القيد في الجانب الدائن لحساب (78) الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات في حالة التخفيض أو الإلغاء، وعند حلول تاريخ تسديد الدين الذي كان موضوع خسائر القيمة، فإن خسارة القيمة المثبتة سابقا ترصد بالقيد في الجانب الدائن للحساب (78)، وإذا تبين بأن الدين قابلا للاسترداد تقيد خسارة القيمة في مبلغ الدين ويقيد الفارق المحتمل في حساب (654) خسائر عن حسابات دائنة غير قابلة للتحصيل.

الحسابات المالية

تضم الحسابات المالية الحسابات الآتية:1

القيم المنقولة للتوظيف (حساب50)

[1] خالدأمين عبدالله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيق،داروائل للنشروالتوزيع،عمان،ط3، 2004،ص 45-46-49.

الأصول المالية للتوظيف هي الأصول المالية التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق أرباح على المدى القصير، ويدرج هذا الحساب مدينا بتكلفة اقتناء السندات مقابل جعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنة، وفي حالة سندات التوظيف التي تسدد قيمتها الإسمية جزئيا فإن القيمة الكلية لهاته السندات تقيد في الجانب المدين لهذا الحساب مقابل جعل الحساب الفرعي (509) التسديدات الباقي القيام ا عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة دائنا بالجزء غير المسدد وأحد حسابات الغير أو حسابات الخزينة دائنا بالجزء الجزء المسدد، أما سندات التوظيف القابلة للتفاوض فورا والمقيمة بقيمتها السوقية عند تاريخ إقفال الحسابات فالفارق بين هذه القيمة والقيمة المحاسبية يسجل في الجانب المدين للحساب (50) مقابل جعل حساب (765) فارق التقييم عن أصول مالية_فوائض القيمة دائنا إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة،كما يسجل الحساب (50) دائنا مقابل جعل الحساب (665) فارق التقييم عن أصول مالية_نواقص القيمة إذا تغلق الأمر بنقص القيمة، وعند التنازل فإن رصيد حساب (50) يجعل مدينا، ويجعل سعر التنازل دائنا ويغطى الفرق بين القيمة المحاسبية للحساب (50) وسعر التنازل بجعل الحساب (667) الخسائر الصافية عن التنازل عن أصول مالية مدينا في حالة الخسارة والحساب (767) الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية دائنا في حالة الربح، وعند إقفال السنة المحاسبية تقيد الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها على القيم المنقولة للتوظيف بالجانب المدين للحساب الفرعي (518) الفوائد المنتظرة ويرصد هذا الحساب عند حلول أجل الإستحقاق.

البنوك والمؤسسات المالية والأدوات المالية المشتقة (حساب51 ، 52)

يدرج الحساب (51) البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها مدينا بالمبالغ المالية المستلمة ودائنا بالمبالغ المالية المصروفة أو المدفوعة، ويستعمل الكيان لكل حساب مالي يحوزه تقسيما فرعيا منفصل عن هذا الحساب، أما الحساب (52) الأدوات المالية المشتقة فعند إقتنائها يتم تسجيلها بكلفة الاقتناء في الجانب المدين لهذا الحساب مقابل جعل الحسابات المالية المعنية دائنة، وبالنسبة للأدوات المالية المتفرعة القابلة للتداول فورا والمقيمة بقيمتها السوقية عند تاريخ إغلاق السنة فإن الفارق بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية يعالج محاسبيا بنفس طريقة معالجة القيم المنقولة للتوظيف.

الحسابات (53، 54، 58)

تعالج المبالغ النقدية التي يقبضها الكيان بإدراجها في الجانب المدين للحساب (53) الصندوق والمبالغ النقدية التي يخرجها فتسجل دائنة، أما الحساب (54) وكالات التسبيقات والإعتمادات فتسجل فيها المحررات المتعلقة بالأموال التي يسيرها عون من أعوان الكيان (Le Régisseur)، وينقسم هذاالحساب إلى حسابات فرعية، حساب (541) وكالات التسبيقات يستقبل في جانبه المدين الأموال المستلمة لمحاسبي الوكالات بجعل حساب الصندوق دائنا ويجعل دائنا بمبالغ المصاريف المنجزة للكيان عن طريق جعل حسابات الغير أو الأعباء مدينة، وحساب (542) الإعتمادات فتدرج فيه الإعتمادات المفتوحة في البنوك بإسم الغير أو عون من أعوان الكيان ويتم ترصيده عند إنجاز الإعتماد، وفيما يخص حساب (58)

التحويلات الداخلية فهو حساب عبور يستعمل في عمليات التحويل الداخلية مثل تحويل مبالغ من حساب البنك إلى حساب الصندوق أو العكس، ويتم ترصيده بعد إنتهاء هذه العملية.

خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية (الحساب59)

طبيعة الحساب (59) خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية وتسييره يشبهان طبيعة وتسيير الحساب (49) فهما حسابان لتصحيح القيمة يسمحان بإعادة القيمة المحاسبية لأحد الأصول إلى قيمتها القابلة للتحصيل، فالأصول المالية الجارية كغيرها من الأصول إذا لم يعد تقييمها حسب قيمتها الصحيحة عند إقفال السنة المحاسبية تفقد قيمتها إذا كانت قيمتها المحاسبية أعلى من القيمة القابلة للتحصيل.

حسابات الأعباء

تكون عادة أرصدة حسابات الأعباء مدينة وتصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة وهذا بحسب طبيعة واحتياجات كل كيان، إلا أن الكيان الذي يقوم بإعداد حسابات النتائج حسب الوظيفة ينبغي عليه إعداد جداول ملحقة تعرض فيها الأعباء حسب الطبيعة.[1]

حالة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها

المشتريات المستهلكة (حساب60): يختلف تسيير حساب المشتريات المستهلكة باختلاف نظام الجرد المعمول به، وقد تعرضنا إلى تسيير هذا الحساب عند دراسة حسابات المخزونات (الصنف الثالث)؛

الخدمات الخارجية (الحساب61 ، 62): تدرج في الحسابين وفي الجانب المدين التكاليف الخارجية التي لا تعد ضمن المشتريات، وكثرة أصناف التكاليف أدت إلى إستعمال حسابين عادة ما يكونان مجتمعين على خط واحد ضمن حساب النتائج؛

أعباء المستخدمين (حساب63):

يضم هذا الحساب المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمينبما فيها الاشتراكات المرتبطة بالأجور، كما تقيد في جانبه المدين المستحقات العينية في الحساب الفرعي

(638) أعباء المستخدمين الأخرى مقابل جعل الحساب (758) النواتج الأخرى للتسيير دائنا؛

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (حساب64): هي أعباء تتعلق بالمدفوعات الإجبارية للدولة والجماعات المحلية لتغطية النفقات العمومية والمدفوعات التي تقررها السلطة العمومية، ولا تدرج الضريبة على الأرباح ضمن هذا الحساب؛

[1] براهيم ميروكي،محمد ولدرامول،الانتقال من المخطط الوطني المالنظاما لماليالجديد،كليةالعلوم الاقتصاديةوالتجارية والتسيير،مذكرة ليسانس،جامعة مدية،الدفعة 2007_2008،ص 28_29.

الأعباء العملياتية الأخرى (حساب65): تشكل العناصر المدرجة في هذا الحساب نتاج النشاط العادي للكيان؛

الأعباء المالية (حساب 66): يتفرع هذا الحساب حسب احتياجات التسيير لغرض بيان طبيعة أو أصل الأعباء المالية، ويدرج حسابه الفرعي (661) أعباء الفوائد مدينا بمجموع الفوائد على الإقتراض والديون وعمليات التمويل المرتبطة بالفترة المحاسبية، كما يسجل في الجانب المدين للحساب الفرعي (665) فارق التقييم على أصول مالية_نواقص القيمة في مقابل حسابات الأصول أو الخصوم المالية المعنية عند تقييمها بقيمتها الحقيقية، أما الحساب الفرعي (664) الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات فيستقبل الحسابات الدائنة المرتبطة بالمساهمات التي لا يمكن تحصيلها؛

العناصر غير العادية.الأعباء(حساب67): يسجل في هذا الحساب الأعباء الاستثنائية مثل أعباء الكوارث، وينبغي إعداد ملحق خاص ا عند إعداد الكشوف المالية؛

المخصصات للاهتلاكاتوالمؤونات خسائر القيمة (حساب68): يدرج هذا الحساب مدينا مقابل حساب الاهتلاك أو خسائر القيمة والمؤونات المعنية؛

الضرائب على الأرباح وما يماثلها (حساب69): يقيد في جانبه المدين المبلغ المستحق باسم الأرباح الخاضعة للضريبة التي تبقى على عاتق الكيان؛

حالة تصنيف الأعباء حسب الوظيفة

تطبق نفس مبادئ سير الحسابات، ويتم التصنيف حسب الوظيفة حسب خصوصيات كل كيان فهناك عدة طرق للتصنيف نذكر منها:

تجميع حسب الوظيفة الاقتصادية أو النشاط (المشتريات، الإنتاج، التوزيع الإدارة ،...)؛

تجميع حسب وسيلة الاستغلال (أنواع الورشات)؛

تجميع حسب المنتوجات أو الخدمات (الخزن، المصنع، المكتب ،...)؛

تجميع حسب مراكز المسؤولية (المديرية العامة، المديرية التجارية، المديرية المالية مصلحةالدراسات ،...)؛

تجميع حسب المناطق الجغرافية.

حسابات النواتج

تكون أرصدة حسابات النواتج عادة دائنة وتتفرع إلى الحسابات الفرعية الآتية:

المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والنواتج الملحقة (70): تسجل المبيعات في الجانب الدائن للحساب (70) حسب طبيعتها بالسعر الصافي مضاف إليه الرسم على القيمة المضافة

المحصل بعد إقتطاعالتريلات والتخفيضات، ويتفرع هذا الحساب إلى حسابات فرعية وفقا لاحتياجات كل كيان؛

الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون (72): يقتصر إستعمال هذا الحساب على تسجيل تغيرات الإنتاج المخزن ، ويمثل رصيده قيمة المنتوج المخزن النهائية؛

الإنتاج المثبت (73): يسجل في هذا الحساب في جانبه الدائن تكلفة إنتاج عناصر الأصول العينية أو المعنوية التي أنتجها الكيان لذاته والمسجلة ضمن الأصول غير الجارية بقيمة الأعباء التي تم تسجيلها حسب طبيعتها؛

إعانات الاستغلال (74): يقيد في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ إعانات الاستغلال التي تحصل عليها الكيان، مقابل جعل حسابات الغير أو حسابات الخزينة مدينا؛

نواتج العمليات الأخرى (75): يدرج في الجانب الدائن لهذا الحساب العناصر المكونة لناتج النشاط العادي للكيان؛

النواتج المالية (76): يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب عوائد القروض التي يمنحها الكيان وعوائد أصوله المالية، كما يسجل في الجانب الدائن لحسابه الفرعي (765) فارق إعادة التقييم عن الأصول المالية_فوائض القيمة، عند إعادة تقييم الأصول أو الخصوم المالية بقيمتها الحقيقية إذا كان هذا التقييم يظهر فائضا، مقابل جعل حسابات الأصول أو الخصوم المالية المعنية مدينة، ويقسم حسب الحاجة لإظهار طبيعة أو أصل الأعباء؛

العناصر غير العادية_نواتج(77): لا يستعمل هذا الحساب إلا في ظروف استثنائية لتسجيل الأحداث غير العادية؛

الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات(78): يقيد في الجانب الدائن لهذا الحساب مقابل جعل حساب خسائر القيمة والمؤونات المعنية مدينا عند تخفيض المؤونات أو إلغائها.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجزائري على اعتبار أنه يجيب على احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية من خلال وظيفة القياس ووظيفة إيصال المعلومات المحاسبية والمالية، فعملية حصر وتصنيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية والمالية يجب أن تتم على أساس المبادئ المحاسبية لضمان التجانس في إعداد وتقديم المعلومات سواءا بالنسبة للمؤسسة لتمكينها من القيام بعملية المقارنة الدورية من سنة إلى أخرى أوﷺوع المؤسساتﷺدف ضمان صحة المقارنة فيما بينها.

وما يمكن استنتاجه من خلال عرضنا للنظام المحاسبي المالي الجزائري هو:

التزامه وتقييده التام بجميع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول والإجماع الدولي العام، حيث تمت الإشارة إليها صراحة؛

يعتبر الشرط الأساسي لإدراج الأصول والخصوم والنواتج والأعباء في الحسابات هو أن تكون لها قيمة يمكن تحديدها بصورة صادقة ومن المحتمل أن تعود منها أو إليها منفعة اقتصادية مستقبلية، فلم تعد ملكية الأصل شرطا لإدراجه في الحسابات؛

كقاعدة عامة تقيم عناصر الأصول والخصوم والنواتج والأعباء عند إدارجها الأولي في الحسابات وفقا لتكلفتها التاريخية إلا أنه يعمد إلى مراجعة أو إعادة التقييم وفقا للقيمة الحقيقية أو القيمة المحينة لتفادي الفوارق المحتملة بين هاته القيمة والقيمة المحاسبية؛

احتوى النظام المحاسبي المالي الجزائري على مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام تشكل الإطار العام لمسك المحاسبة المالية وفقه، إلا أنه ترك المال لتوسيعها أو تعديلها حسب احتياجات كل كيان.

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات التي وجهت للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية وعليه سنحاولدراسة مدىالتزام هذا النظام بالمعايير الدولية

ا

،

تمهيد

تساهم المحاسبة بشكل كبير في البنوك في التسيير و مراقبة معاملاتها و صفاتها, كذلك تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للزبائن كونهم المستخدم الرئيسي للمعلومة التي تنشرها هذه البنوك و المؤسسات المالية.

و في خطوة قامت بها الجزائر للانفتاح على العالم الخارجي ,قامت بإلغاء تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة

و الزام جميع المؤسسات تطبيق نظام محاسبي مالي جديد يستند اساسا على المعايير المحاسبية الدولية لتوفير مرونة و استجابة سريعة لمتطلبات النشاط في القطاع البنكي.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث تتناول الجوانب النظرية للبنوك و المحاسبة البنكية, يتناول المبحث الاول مفاهيم حول البنوك ,اما المبحث الثاني فيعرض لنا وظائف واهمية البنوك اما الثالث فيعرض لنا النظام المحاسبي البنكي.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

للبنوك بصفة عامة دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وباعتبارها مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات وتسعى لتحقيق الأرباح والفوائد وذلك لتوسيع النشاط الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على البنوك بشكل أدق.

المطلب الأول: ماهية البنك

نتعرض في هذا المطلب على تغطية بعض من جوانب مفهوم البنك ومراحل نشأته.

تعريف البنك :

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول ان البنك هو تلك المؤسسة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء، بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة البنكية.

أما الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

والشكل التالي يساهم في ايضاح مفهوم البنك كوسيط مالي

الشكل رقم 02-01: الوساطة المالية للبنك

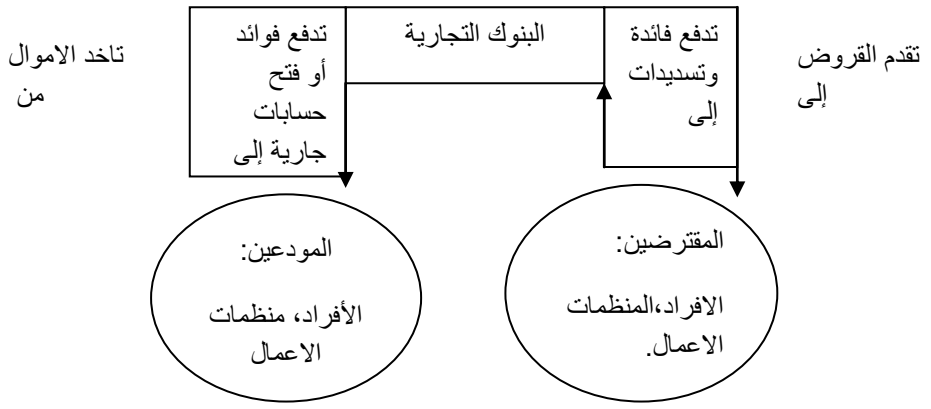

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج ، عمان ، ط1، 2006 ، ص 14.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج عمان ، ط 1 ،2006 ، ص ص 13 -14.

كذلك يعرف البنك بأنه المؤسسة التي تقبل ديونها متمثلة في الودائع المودعة طرفها، في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، اي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا .[1]

ويمكن تعريفه ايضا أنه مؤسسة مالية ومكان التقاء عرض النقود بالطلب عليها، فهو همزة وصل بين المدخر والمستثمر إذ يقوم بتجميع الأموال من أصحاب الفائض المالي على شكل ودائع وإعطاءها لأصحاب العجز المالي في شكل إحدى أنواع الاقتراض بهدف تحقيق أكبر قدر من الارباح وأقل مخاطر ممكنة .[2]

ومن هنا يمكن تعريف البنوك على أنها المؤسسات المالية التي تتعامل أو تتاجر بالقروض، ونشاطه الأساسي هو تسهيل وتنشيط المعاملات المالية لأطراف المجتمع وكذلك تحقيق الأرباح.

المطلب الثاني : نشأة البنوك

إن أصل كلمة بنك هو كلمة إيطالية بانكو وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدأ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.

ويمكن إرجاع نشأة البنوك إلى ثلاثة عصور وهي كالأتي:

- العصور القديمة :

وفيها تم استعمال المعابد كبنوك، لبسبب أن المعابد كانت تعتبر أكثر الاماكن أمانا وخصوصا من السرقة، إضافة إلى التواجد الواسع والمستمر فيها سواءا للعبادة أو لأنها تعتبر مراكز أسواق اعتيادية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة بنوك.[3]

- العصور الوسطى :

حيث تطورت الفعاليات والعمليات المصرفية في أماكن العبادة كذلك ، وحققت تطورا واسعا في القرن 3 و4 ميلادي واستمرت الأعمال البنكية تؤدى بواسطة الرهبان من القرن 9 إلى 11 ميلادي. ونتيجة التوسع في النشاطات التجارية فقد انشأت البنوك في الموانئ التجارية المهمة في العالم، حيث نشأ أول بنك في برشلونة عام 1401م ثم جنوا عام 1408م، فينسينا عام 1587م، ميلانو عام 1593م، امستردام عام 1609م وفي هومبورغ عام 1619م، وهكذا تطورت البنوك ارتباطا بتطور التجارة ومراكزها الرئيسية أنذاك.

[1] محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2005، ص 9.
[2] قاسيمي آسيا، تحليل الضمانات في تقديم جدوى القرض في البنك،مذكرة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008، ص 4.
[3] ميلود بن مسعودة،معايير التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية، قسم شريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008، ص 3.

- العصور الحديثة :

يمكن القول بأن البنك بالمعنى الحديث نشأ في انجلترا بتأسيس بنك اسكتلندا عام 1695م، إذ أعطي بنك انجلترا حق ممارسة معظم الأعمال البنكية المعروفة في الوقت الحاضر، كقبول لبودائع والتعامل بالكمبيالات ومنح القروض واصدار النقود المصرفية وكانت معظم قروضه تمنح للإمبراطورية البريطانية، وتبع ذلك إنشاء البنوك وانتشارها في مختلف دول العالم وأخذت تحتل أهمية كبيرة نظرا لتوسع التجارة وتطور الصناعة لاحقا وازدهار الاقتراض.[1]

المطلب الثالث: أنواع البنوك وأهدافها

تتعامل في السوق البنكية أنواع متعددة من البنوك أهمها البنوك المركزية، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، بنوك الادخار والبنوك الاسلامية، ولكل بنك هدف من هذه البنوك هدف ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه المجموعة من البنوك وأهدافها.

1-البنوك المركزية:

1-1-تعريف البنك المركزي:

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي والبنكي، أي أنه مركزه لأنه يتولى مهمة التنظيم والتوجيه والرقابة والإشراف عليه إضافة إلى مساهمته الذاتية في عمل هذا النظام، ونظرا لأهمية هذا الجانب فإنه يؤدي دورا بارزا في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحالي.[2]

وبصفة عامة يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار وبنك البنوك وبنك الدولة، فضلا عن كونه إدارة إشرافية ورقابية على الجهاز البنكي كله.[3]

1-2-هدف البنك المركزي:

إن الهدف الأساسي للبنك المركزي تتمثل في تنظيم عمل النظام البنكي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الأساسية في عمل هذا النظام، وبالتالي فإن خدمة الاقتصاد من خلال ذلك هو هدفه الأساسي، ومن تم فإن هدف الربح لا يمثل هدف أساسي للبنك المركزي كما هو عليه الحال في عمل البنوك الأخرى، وبالذات البنوك الخاصة وفي مقدمتها البنوك التجارية، وبصفة عامة هدفه هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[4]

[1] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط 1، 2006، ص 238.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 295-296.
[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 11.
[4] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 297.

2- البنك التجاري :

2-1-تعريف البنك التجاري :

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح القروض، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[1]

يعد البنك التجاري من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا، حيث أن معظم الودائع تتركز عليها وأن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها، وبذلك فإن البنوك التجارية تعتبر من أهم البنوك التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصاديات المعاصرة، وقد طورت وظائفها وأحدثت تغييرات هامة في أساليب قيامها بهذه الوظائف وطريقة أدائها لها، ووسعت نطاقها وزادته تنوعا بما يتماشى مع متطلبات التطور في النشاطات الاقتصادية، وحاجاتها للتوسع في منح القروض وتقديم المزيد من الخدمات البنكية.[2]

2-2-هدف البنك التجاري :

بما أنه بنك تجاري فتطبق عليه نفس الأهداف وتنحصر هذه الأخيرة في الربحية، الأمان والسيولة، هناك تعارض بين الأهداف وهي المشكلة الأساسية في ادارة البنوك التجارية، مثلا: يمكن أن يحقق درجة من السيولة إذ يحتفظ بموارد مالية إلا أنه يترك أثر سلبا على الربحية ما تولد عنها عائد، كما أن للبنك أن يوجه أمواله للاستثمارات تتعرض عادة إلى مخاطر قد تنجم عنها خسائر في رأس المال.

فيرجع التعارض بين هذه الأهداف الناجمة طرفين أساسيين وهما الأطراف العينة بالشؤون البنك أي للملاك والمودعين، فالبنك يعمل على أقصى ربح ممكن وهو كما يترك أثر سالبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعين فيميلون أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة أن يوجه الموارد المالية إلى الاستثمارات.[3]

3- البنوك المتخصصة :

3-1-تعريف البنوك المتخصصة :

كما يوضح اسمها بنوك تخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل من هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة، يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الاقتراض طويل الأجل لخدمة نوع معين محدد من النشاط الاقتصادي، ولا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب وكأحد الأنشطة الرئيسية لها.[4]

[1] منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مكتب عربي حديث، اسكندرية،ط 3، 2006، ص5.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 322.
[3] محمد سعيد انور سلطان، مرجع سابق، ص31.
[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 31.

3-2-هدف البنوك المتخصصة :

الهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها، عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات وعن طريق مختلف الصور الاقتراضية الي يمنحها، بما في ذلك قروض الاستثمار طويلة الأجل.[1]

4- بنوك الاستثمار:

- تعريف بنوك الاستثمار:

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي ولاختلاف وظائفها من بنك لآخر حتى داخل نفس الدولة، نشأ هذا النوع من البنوك في انجلترا وكانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الاسهم والسندات في الاسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتدّ نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية ليشتمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المشورة في المجالات الاندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الآجل كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.[2]

5- بنوك الادخار:

- تعريف بنوك الادخار:

نشأت اساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبية وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود، وتتميز أساسا بانخفاض الحد الأدنى للإيداع حتى تتمكن من جدب مدخرات القاعدة الشعبية العريضة وبالتالي تعتبر هذه البنوك أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخول الصغيرة لإيداع أمواله فيها.[3]

6- بنوك الاسلامية :

6-1- تعريف البنوك الاسلامية :

قد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم بنوك ربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، ولكن في الحقيقة البنك الاسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار تعاليم الإسلام، هو بنك صاحب رسالة وليس بنك مجرد تجارة، بنك

[1] محمد سعيد انور سلطان، مرجع سابق، ص 33.
[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 35.
[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 47.

يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا، البنك الإسلامي لا يهدف مجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي، وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية، أي أنه غيره على دين الله.[1]

2-6- أهداف البنوك الاسلامية :

إن البنوك الإسلامية وانسجاما مع سماتها وارتباطا بهذه الخصائص تستهدف تحقيق عدة أهداف منها :

- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع.

- تحقيق ربح مناسب ومشروع من أعمالها ونشاطاتها سواءا للمساهمين في المصارف الإسلامية أو لأصحاب الحسابات.

- العمل على القيام بالنشاطات الاقتصادية وإحداث التوسع فيها يضمن الاسهام في تطوير الاقتصاد.

- تقديم الخدمات الاجتماعية والتي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

- العمل من أجل الوصول إلى تحقيق سلامة وقوة المركز المالي للمصرف الاسلامي.[2]

المبحث الثاني: خصوصيات البنوك

المطلب الاول : أهمية البنوك

سنتناول من خلال هذا المطلب إلى التعرف على أهمية البنوك

أهمية البنوك :

تظهر أهمية البنك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة وذلك لما يلي [3] :

- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر المختلفة، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص 54.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 388- 389.
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 19.

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثاني: وظائف البنك

تتجلى أهم وظائف البنوك في وظائف البنك المركزي والبنك التجاري.

2 -1 - وظائف البنك المركزي :

إن البنك المركزي يؤدي وظائف ومهام عديدة ومتنوعة ، ومن الصعب الإحاطة بها جميعا ، ولذلك سيتم التركيز على بعض أهم هذه الوظائف والتي منها مايلي [1] :

- وظيفة الإصدار (بنك الإصدار) :

والمقصود بها أن البنك المركزي هو الذي يقوم بمهمة إصدار النقود التي تستخدم كعملة في التداول، وتعتبر هذه الوظيفة أول وأهم الوظائف التي يتخصص بها البنك المركزي والتي تشكل أساس عمل النظام النقدي والمصرفي.

- وظيفة خدمة الحكومة (بنك الحكومة) :

حيث أن البنك المركزي يحتل مكانة خاصة في علاقته بحكومة الدولة التي يعمل فيها، إذا البنوك المركزية هذه نشأت في بعضها أصلا للقيام بهذه الوظيفة أي خدمة الحكومة، أي أن البنك المركزي يعتبر صيرفي الحكومة ومستشارها المالي يقدم لها السلف والتسهيلات المالية، ويقوم بتقديم القروض للحكومة وهي تمنحه مقابل ذلك امتياز إصدار العملة التي تتطلبها حاجة الاقتصاد.

- وظيفة تنظيم عمل البنوك والرقابة عليها (بنك البنوك) :

وهذه الوظيفة ترتبط بطبيعة البنك المركزي، باعتبار أنه يمثل مركز النظام البنكي، ومن تم فإنه بنك البنوك حيث يقدم العديد من المهام التي يتضمنها أداؤه لهذه الوظيفة والمتمثلة في الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية، واستخدامها كأداة لتسوية الالتزامات المتبادلة فيما بينها، وكذلك التأثير على الائتمان المصرفي وتنظيمه والرقابة عليه.

- وظيفة خدمة المصارف التجارية :

يقوم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية من خلال كونه الملجأ الأخير للاقتراض في الاقتصاد، حيث أن البنوك التجارية تلجأ إليه للاقتراض منه في حالة حاجتها للأموال في الحالات التي يزداد فيها طلب المتعاملين معها على الاقتراض.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 298-302.

2-2- وظائف البنوك التجارية:

يعرف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تمارس عمليات الاقتراض، حيث تحصل على الأموال من العملاء، وتتعهد بتسديدها في آجال محددة، كما تقدم القروض، وقد استمدت تسميتها من وظيفتها بمنح قروض التجار لتنفيد أعمالهم التجارية، والبنوك التجارية هي أيضا مؤسسات بنكية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود وظائفها، بتمويل القروض قصيرة الأجل الملائمة لطبيعة معاملاته التجارية متعمدة في ذلك على ودائع التي تجمعها وتعتبر البنوك التجارية النوع الثاني من الأشخاص النقدية بعد البنك المركزي وتتميز البنوك التجارة بمجموعة من الخصائص التالية :

- مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحرير أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة.

- خلق بعض أدوات الاستثمار المالي.

- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها.

- تشجيع الإدخارات للمناسبات.

- إدارة الممتلكات نيابة عن الغير.

- استخدام التعامل بالبطاقات الائتمانية حديثا.[1]

[1] مداس أم الخير،طرافي يمينة، البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الإستثمار، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، 2006، ص ص 7- 8.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي البنكي

اولا:مفهوم النظام المحاسبي البنكي[1]:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون07-11المؤرخ في 25 نوفمبر2007,فحسب المادة03من نفس القانون فان المحاسبة المالية نظام يقوم بتنظيم المعلومة المالية و ذلك بكتابة و تسجيل معلومات قاعدية بالأرقام و كذلك تقارير تعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية و المادية للمؤسسة.

يمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبيالبنكي في الشكل التالي:

الشكل02-01:مكونات النظام المحاسبي المالي للبنك

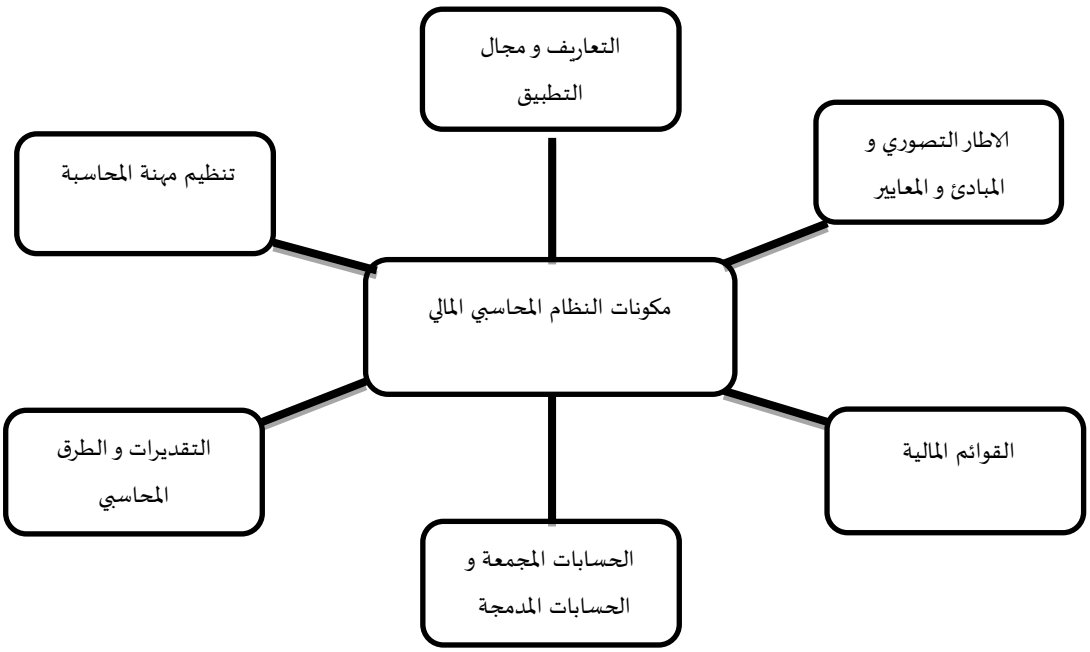

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القانون07-11

المطلب الثاني: خصائص النظام المحاسبي البنكي

تتميز محاسبة القطاع البنكي بهذه الخصائص:

- خضوع البنوك لتشريعات و قوانين تضعها اللجنة المصرفية[2].

- الاتصالات من المراكز و الوحدات لغرض اتمام العمليات الكثيرة جدا وتعقد شبكة المفاوضات مع تمركز المحاسبة في الادارة العامة.

[1] المادة03 من القانون 07-11**المتضمن النظام المحاسبي المالي** –الجريدة الرسمية رقم 74الصادرة في 25\11\2007-الجزائر.

[2] رحيم حسين, بن فرج زوينة,**المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الاصلاحات**,الجزءالاول,المركز الجامعي لبرج بوعريريج.

- يتميز النظام المصرفي بالدقة و الامانة و سرعة معالجة العمليات.

- تتميز العمليات المصرفية بتشابهها و تشابكها و معدل تكرارها الهائل مثل عمليات الايداع و السحب , مما يستدعي فتح العديد من الحسابات.

- تتميز بعض الانشطة المصرفية بطول مدة معالجتها المحاسبية مثل الديون طويلة الاجل.

-تؤدي بعض الانشطة و الخدمات المصرفية الى تسجيلات و معالجات المحاسبية المعقدة (مثل المشتقات المالية).

- اهمية العمليات خارج الميزانية التي لا تغطي فقط عمليات الالتزام العادية بل العمليات بالعملة الصعبة و الادوات المالية لأجل ايضا[1].

المطلب الثالث: حسابات البنكية وقوائمها

مدونة الحسابات البنكية.

الزم المشرع الجزائري الكيانات – بما فيها البنوك – تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداءا من جانفي 2010 حيث الغت المادة 07 من النظام رقم 09-04 النظام رقم 92-80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي[2] و شملت المدونة الجديدة[3] الاصناف التالية:

الصنف 1: عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك.

الصنف 2: حسابات العمليات ما بين الزبائن.

الصنف 3: حافظة الاوراق المالية و حسابات التسوية .

الصنف 4: القيم الثابتة.

الصنف 5: رؤوس الاموال الخاصة و العناصر المماثلة.

الصنف 6: الاعباء.

الصنف 7: النواتج.

الصنف 8: خارج الميزانية.

[1] مرزاقةصالح. بوهرينفتيحة, **كفاءة معايير المحاسبة الدولية\معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية**, الملتقى الوطني حول معايير معايير المحاسبية الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق, سوق اهراس25-26 ماي 2010,ص17-18

[2] Règlement de la banque d'Algérie n°92-80 du 17 Novembre 1992.

[3] Règlement de la Banque d'Algérie n°09-04 du 23 Juillet 2009.

القوائم المالية البنكية.

1.مفهوم القوائم المالية:

هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي حيث تعتبر الاداة الرئيسية التي تمكن الكيانات من ايصال المعلومات الي الاطراف المعنية باستخدام معلومات ضرورية ملائمة لأغراضالتقرير المالي و تساعدهم في اتخاد القرارات الرشيدة[1].

القوائم المالية وسيلة للتعبير عن الوضعية المالية للكيان خلال فترة زمنية معينة حيث يلتزم كونه يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي بنشر خمس كشوف مالية [2]متمثلة في:

- **قائمة المركز المالي:** تصنف الميزانية عناصر الاصول و الخصوم كل على حدى و تعرض بصورة منفصلة عناصر جارية و غير جارية لكليهما.

- **قائمة الدخل:** و تبرز ملخص الاعباء و المنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية,و يبرز النتيجة الصافية للكيان سواء كانت ربحا او خسارة .

- **قائمة التدفقات النقدية :**هي كشف يعطي مستخدمي الكشوف المالية اساسا لتقيم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة و يظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة و يمكن اعدادها يطريقة مباشرة او غير مباشرة.

- **قائمة حركة رؤوس الاموال:**تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التي اثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الاموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

-**الملاحق:** يتضمنملحق الكشوف المالية معلومات سردية و ملاحظات ذات اهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

و مما سبق نستنتج اهداف القوائم المالية:

- القوائم المالية وسيلة اتصال بين الكيان و مختلف الاطراف ذات العلاقة و التي هي بحاجة الي المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

- القوائم المالية وسيلة لتقييم اداء الكيان و الحكم على كفاءته.

- تساعد القوائم المالية مختلف الاطراف في امس حاجة للمعلومة المحاسبية في اتخاد القرارات الرشيدة .

[1] قوادري محمد, **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولي**,مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سعد دحلب البليدة,2010,ص47.

[2] لجنة النشر م.م.ز.ع,**النظام المحاسبي المالي**,افريل 2010,ص15-16.

2.الخصائص النوعية للقوائم المالية:

- **القابلية للفهم:** أن تكون المعلومة مفهومة عند مستوى علمي مناسب لمستخدمها[1].

- **الملائمة:**يجب على المعلومة المالية تناسب و تفيد و تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية[2].

- **الموثوقية:** تكون المعلومة موثوقة ادا كانت صادقة و خالية من الاخطاء الهامة و التحيز.

- **القابلية للمقارنة:**تسمح لمستخدم القوائم المالية مقارنة معلوماتها عبر الزمن و عبر المنشات[3].

3.القوائم المالية البنكية[4]:

كانت البنوك و المؤسسات المالية تعد قوائمها المالية وفقا للمخطط الوطني البنكي السابق[5] الصادر في النظام 09-02 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 حيث شملت تلك القوائم : الميزانية و خارج الميزانية و جدول حساب النتائج.

يهدف النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 الى تحديد شروط اعداد و نشر القوائم المالية البنكية ,فحسب هذا النظام فأن القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية تتكون من الميزانية, خارجالميزانية, حساب النتائج ,جدول تدفقات الخزينة, تغيير الاموال الخاصة,الملحق,ويجب اعداد هذه القوائم وفقا للنماذج المنطقية الملحقة بالنظام رقم 09-05.

[1] بن نوى مصطفى,عجليةمحمد, **شفافية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مفاهيم و تصورات**,

[2] اوسرير منور, مجبرمحمد,**اثرتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**, الملتقىالدولي الاول حول النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب و تطبيقات و افاق,17-18جانفي2010,ص3.

[3] معاييرالمحاسبة المصرية, إعداد و عرض القوائم المالية.

[4] النظام رقم 09-05**اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها**, الجريدة الرسمية عدد76الصادرة في 29\12\2009.

[5] Règlement de la Banque d'Algérie n°92-09 du 17 Novembre 1992.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على اهم الخصوصيات التي تتميز بها البنوك لأجل ذلك تم انشاء محاسبة خاصة من تم نظام محاسبي مالي بنكي يلائم تلك الخصوصيات قصد تبسيط وتنظيم المعاملات في القطاع البنكي, وتم استعراض مجموعة من الدراسات التي درست المحاسبية البنكية سواء من وجهة نظر المعايير المحاسبية الدولية او المحاسبي المالي,

تمهيد

لقد كان البنك الوطني الجزائري- مستغانم نصيب من التحولات و التغييرات علي مستوي انظمة المحاسبة في الجزائر على غرار كافة المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات المالية و غيرها من الكيانات.

بعد التطرق الي النظام المحاسبي المالي في الفصل الأول و واقع المحاسبة البنكية في الفصل الثاني يقوم الباحث في هذا الفصل بأسقاط تلك الجوانب النظرية على البنك الوطني الجزائري من خلال مبحثين ,يتناول المبحث الاول النظام المحاسبي في البنك الوطني الجزائري – مستغانم و المبحث الثاني فيعرض نتائج مقارنة و مطابقة النظام المحاسبي البنكي و مناقشتها.

المبحث الأول نشأة البنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم,ويمكن تقديمه كأي بنك من البنوك التجارية و لا يمكن ان ندرك نشأة هذا البنك ألا بأستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل و بعد الأصلاحات الاقتصادية بأعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966.

سنوجز المرحلتين اللتين مر بهما النظام البنكي الجزائري و من تم نشأة البنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي و نبين أهم الوظائف التي يقوم بها,ثم نقوم بعدها بدراسة لوكالة مستغانم ,تعريفها ,نشأتها,هيكلها التنظيمي و مهام أهم المصالح الموجودة بها.

المطلب الاول: تطور النظام البنكي الجزائري

الفرع الاول: مرحلة ماقبل الاصلاحات الاقتصادية (1962-1988):

بعد الاستقلال لم يكن اكثر من 20 بنك على المستوى الوطني و قد كانت معظمها مسيرة فرنسا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

1-البنك المركزي الجزائري : أنشأ في 13\12\1962.

2-الصندوق الجزائري للتنمية:أنشأ في 07\05\1663.

3-الصندوق الوطني للتوفير و الأحتياط: أنشأ في 10\08\1964.

و عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على ان يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان لها في افريل 1964 و اتجهت الي تأميم جميع البنوك التجارية و الاجنبية و شرائها في سنة 1966 لاقامة نظام مالي ناجح فكان اول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري و أنشأ في 13\06\1966 ويليه أنشأ القرض الشعبي الجزائري الذي أنشأ في19\12\1966 و البنك الخارجي الجزائري و أنشأ في 19\10\1967 و توسعت الدائرة البنكية بأنشأ بنك التنمية الريفية في 13\03\1982 و بعده أنشأ بنك التنمية المحلية في 30\04\1985.

الفرع الثاني:مرحلة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية الي يومنا هذا.

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14\04\1990 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي و جعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة و يعتبر هذا القانون من اهم القوانين الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة1988 حيث اصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بأستقلالية في التسيير و أصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل ان كانت بنوك ايداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات و اعطاء القروض بفوائد كما انها اصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

وقد فتح قانون النقد و القرض 90-10 المجال لتوسيع النظام المصرفي بواسطة القطاع الخاص و المختلط و الذي يشمل مجموعة من البنوك الخاصة و المختلطة و شركات التأمين خاصة منها بنك اعمال خاصة تأسس في 07\05\1995

UNION BANk

وبنك جزائري ليبي أنشأ في 19\06\1988BANK BAMIC

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري و أهم وظائفه

سنتطرق فيمايلي الي تعريف البنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي و اهم الوظائف التي يقوم بها.

الفرع الأول:تعريف البنك الوطني الجزائري ووظائفه

هو بنك تجاري تأسس في 13 جوان 1966بموجب القرار رقم 66-155 و هو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 1.000.000.000دج و تطور راسماله الي ان صار يقدر بحوالي 8.000.000000

و هو بنك ودائع و استثمارات المنشأت المالية و الوطنية و هو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي و التجاري و من وظائفه:

1-تنفيد حطة الدولة في موضوع الأئتمان القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع الخصم و الاعتمادات المستندية.

2-قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الأئتمان الزراعي للقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة وحدات الأنتاج الزراعي.

3-تقديم قروض الي المنشأت الصناعية العامة و الخاصة.

4-اضافة الى تلقي الودائع من الاشخاص و مختلف ادخاراته و توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرفالزبائن و السهر على ادارتها و تعتبر هذه الوظيفة عادية و رئيسية لأي بنك تجاري.

<u>الفرعالثاني</u>:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق اهداف البنك و هذا لانه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و يبين دورها ,و نجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الادارة بقيادة رئيس المدرية العامة و الامانة العامة حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية و التدقيق حيث تتولى مراقبة جميع اعمال و حسابات البنك.

و المفتشية العامة و مديرية الدراسة القانوني و المنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية و القضائية للبنك هذا من جهة ,ومن جهة اخرى نجد مختلف التقسيمات الادارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال حيث تضم هذه الاخيرة مجموع الوكالات الرئيسية ,وتعد الوكالة البنية الاساسية في نظام البنك و يكون هيكله التنظيمي كالتالي:

الشكل 03-01الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

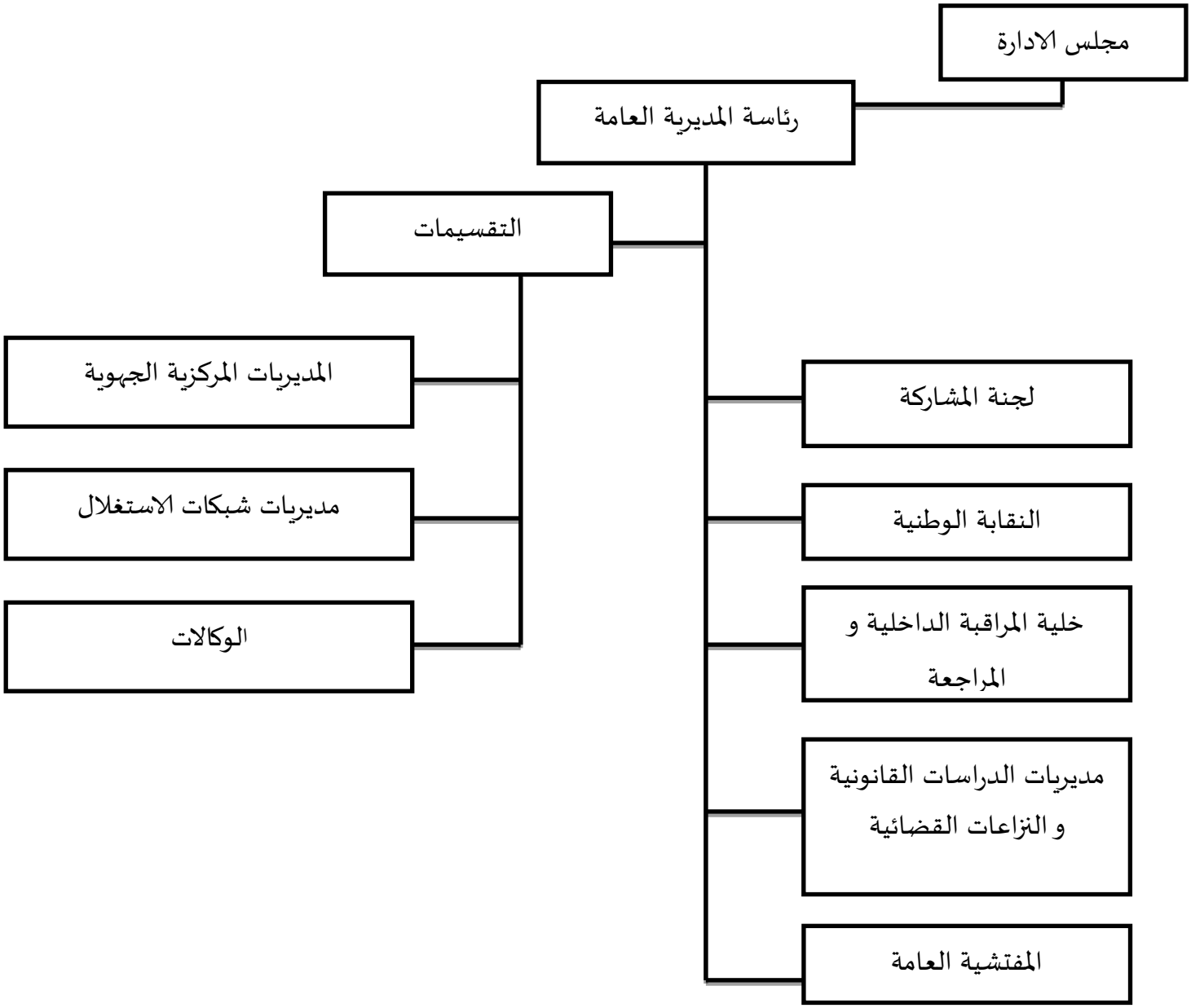

المطلب الثالث: تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة 878بمستغانم

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1- مصلحةالادارة:تتكون من

1.1- المدير: و هو المسؤول الاول على الوكالة و له مهام تتمثل في:

-الهر على تطبيق القرارات التنظيمية و القانونية على مستوى الوكالة.

-متابعة و ضبط تكاليف التسيير و المحافظة على ممتلكات البنك.

-استقبال طلبات القرض و مناقشتها ثم اتخاد القرار بالقبول او الرفض.

-المحافظة على سمعة المؤسسة و تطويرها.

2.1-نائب المدير:وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الادارية كما يقوم بمتابعة الموظفين و العمل على التسيير و التنسيق ما بين المصالح.

2- مصلحة الامانة الادارية:تقوم باستقبال و الرد على جميع المراسلات اضافة على حفظ و تجميع الوثائق بمختلف انواعها منها دفع الرواتب و فتح الحسابات.

3-مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات و غيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

3.1-الوثائق المالية :منها

La facture profomatالفاتورة الابتدائية

هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري و البائع عند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:

- الاسم و عنوان البائع

-تاريخ و عنوان تلك المادة

- الثروة المالية

-نوعية المادة

- اسم وعنوان المشتري

- تاريخ تسديد السلعة و نوعية التسديد

الفاتورة التجارية(الرسمية):وهي وثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم ارسال للمستورد وصل الطلب,ويتطلب اجباريا هذه الوثائق الاتية:

- اسم و عنوان كل من البائع الاجنبي و المستورد

-فصلات وزن تلك السلعة

- مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد

- نوعية السلعة

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية اضافة الى معلومات الفاتورة الرسمية.التوقيع في الوثيقة التجارية ليس اجباريا الا اذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض بالوثائق .

الفاتورة القنصلية : الفاتورة المستعملة و هي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع و التي تتم تحت مراقبة القنصلية.

2.3-وثائق النقل:

billaf landingالنقل البحري

الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوربية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري يتم بوصل ايداع بالنسبة لمدة النقل و وقت انطلاق الباخرة.

-LTAالنقل الجوي

La lettre de transportعن طريق ان نقل السلعة يتم

-النقل البري:

فهذه العملية تكون عن طريق السيارات la lettre de voiture internatو يتم بين حدود الدول

-4 مصلحة الصندوق: و تقوم ب5عمليات وهي:

4.1-عمليات الدفع: من ايداعات نقدية او ايداعات الصكوك و الاوراق التجارية.

4.2-عمليات السحب:من حسابات الزبون لصالحه او لصالح شخص اخر او من قبل البنك كالعمولات.

4.3-عمليات التحويل:اي نقل مبالغ من حساب لحساب في نفس البنك او الى حساب ببنك اخر.

4.4-عمليات المقاصة و المحفظة:تجري في قسم المقاصة و المحفظة باجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية ,و كذا تحصيل التسبيقات و الاوراق التجارية و المالية لحساب الزبون و نعني المقاصة تداول اوراق الدين المتقابلة بقصد اطفائها و يجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

4.5-اعداد اليوميات و الاحصائيات والمراجعة:يقوم بها قسم اليومية و المراجعة و الاحصائيات من متابعة للعمليات المحاسبية للوكالة و اعداد الاحصائيات اليومية و الاسبوعية و الشهرية.

5-مصلحة التعهدات:هي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الاقسام التالية:

5.1-قسم امانة التعهدات: تقوم بدراسة ملفات القروض بشتى انواعها و متابعة تنفيدها و تسديدها.

2.5-قسم الشؤون القانونية و المنازعات:تقومباشعار اصحابها بالقروض ,اضافة الي المتابعة القضائية وتسوية حسابات الاموات و المفقودين ,كما تقوم بفتح حسابات جدد للزبائن و تجميد حسابات اخرى.

3.5- تسيير الدراسات و تحليل الاخطار و النشاط التجاري:يقوم هذا القسم بدراسة اخطار القروض بشتى انواعها,اضافة الي السهر على تنمية الوكالة و المساهمة في جلب الزبائن الجدد و بالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

شكل 03_02 الشكل التنظيمي لوكالة مستغانم

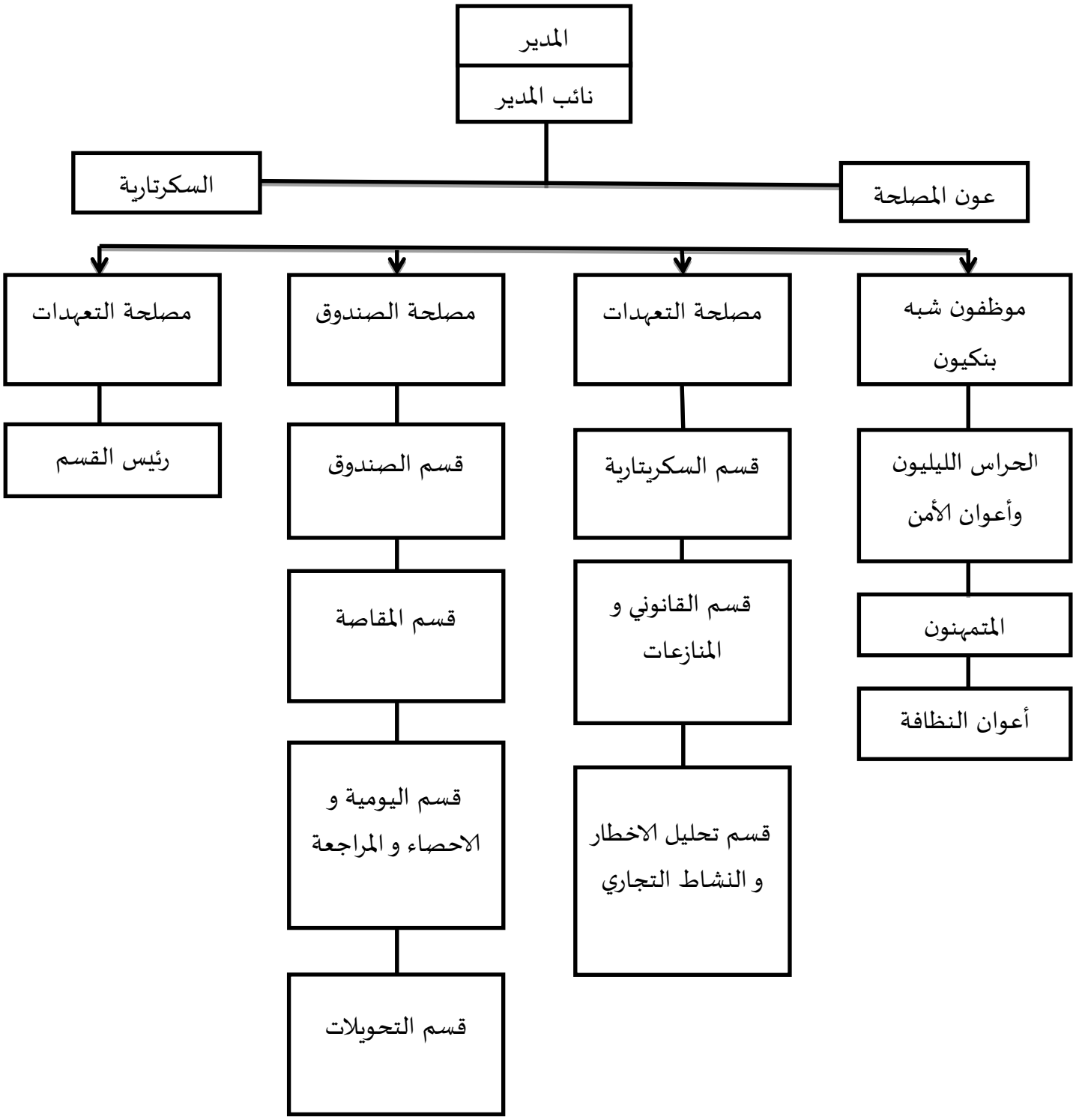

و نتائج اختبارهBNA

المبحث الثاني:عرض النظام المحاسبي البنكي لبنك

و قوائمه المالية و نتائج اجراءات المقارنة BNAسيعرض هذا القسم من البحث مدونة حسابات بنك و المطابقة و كذلك مناقشة النتائج المتوصل اليها.

وفق النظام المحاسبي المالي.BNAالمطلب الأول: مدونة حسابات بنك

تضمن النظام 09-04 المؤرخ في مستهل شعبان 1430 الموافق ل23 جويلية 2009 مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية,اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم و اعتمادا على المخطط الوطني المحاسبي الخاص ببنك الوطني الجزائري يمكن استعراض مدونة الحسابات البنكية فيما يلي:

الصنف 1: عمليات الخزينة و عمليات ما بين البنوك.

الصنف 2: حسابات العمليات مع الزبائن.

الصنف 3: حسابات الحافظة سندات و حسابات التسوية.

الصنف 4:حسابات القيم الثابتة.

الصنف 5: رؤوس الأموال الخاصة و العناصر المماثلة.

الصنف 6: حسابات الاعباء.

الصنف 7:حسابات النواتج.

الصنف 8: حسابات خارج الميزانية.

وفيما يلي مدونة حسابات بنك الوطني الجزائري حسب النظام المحاسبي المالي:

الصنف 1:يتضمن هذا الصنف كافة الحسابات التي تسجل العمليات الخاصة بالخزينة من حيث الاقتراض و القروض و عمليات الامانة,كما يحتوى الصندوق بالاضافة الي عمليات ما بين البنوك خاصة البنك المركزي و الصكوك البريدية و البنوك و المؤسسات الاجنبية و الاقليمية.

الصنف2: يسجل البنك في هذا الصنف مجموعة الحسابات الخاصة بالعمليات التي تتم مع الزبائن و المتعلقة بمنح القروض لهم و قبول ودائعهم,كما يتضمن هذا الصنف القروض و الاقتراضات مع الزبائن الماليين و شركات الاستثمار و شركات التأمين و التقاعد و كذلك المؤسسات الأخرى كمتدخلة في سوق منظم.

الصنف3: يتضمن هذا الصنف اوراق المعاملات و اوراق التوظيف و الأوراق المالية للأستثمار و المعبر عنها بمحافظة الاوراق المالية و كذلك الديون المجسدة بالاوراق المالية و الهدف من حيازة هذه الاوراق كسب عائد من جراء تداولها.

الصنف4: يسجل البنك في هذا الصنف القيم و الاملاك الموجهة لخدمة البنك بصفة دائمة لاستغلالها في نشاطها بالاضافة الي القروض التابعة و التثبيتات المالية أو المادية أو غير المادية بما فيها المقدمة كقرض ايجار أو ايجار عادي.

الصنف5:يصنف البنك في هذا الصنف الموارد المالية الدائمة و طويلة الاجل و رؤوس الاموال الموضوعة تحت تصرف البنك.

الصنف6: يسجل البنك الوطني الجزائري في هذا الصنف الاعباء و المصاريف التي يتحملها خلال فترة نشاطه ,تضم مخصصات الاهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة.

الصنف7: يسجل البنك في هذا الصنف جميع النواتج و الايرادات التي يتحصل عليها خلال السنة المالية,كما يضم ايرادات الاستغلال المتعلقة بنشاط البنك العادي كأسترجاعات القيمة و المؤونات.

الصنف8: يشمل هذا الصنف الالتزامات التي يقدمها البنك و الالتزامات التي تعطى له.

المطلب الثاني:عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي للبنك.

1- قائمة المركز المالي بتاريخ2015\12\31

الجدول رقم (03-01):اصول قائمة المركز المالي للبنك الوطني الجزائري

	الاصول	2015	2014
1	الصندوق,البنكالمركزي,الخزينةالعمومية,مركز الصكوك البريدية	4.971.961	4.516.565
2	اصول مالية مملوكة لغرض التعامل	-	-
3	اصول مالية جاهزة للبيع	-	-
4	سلفيات و حقوق على الهيأت المالية	16.050.704	15.272.875
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	16.318.644	17.177.217
6	أصول مالية مملوكة الي غاية الاستحقاق	-	-
7	الضرائب الجارية – اصول	27.382	16.104
8	الضرائب المؤجلة – اصول	18.666	-
9	أصول اخرى	51.105	79.286
10	حسابات التسوية	1.964.716	2.515.698
11	المساهمة في الفروع,المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشتركة	1.617.137	1.454.629
12	العقارات الموظفة	-	-
13	الاصول الثابثة المادية	988.077	953.445
14	الاصول الثابتة غير مادية	6.565	9660
15	فارق الحيازة	-	-
	مجموع الاصول	42.014.959	41.995.480

المصدر: من وثائق بنك BNA

الجدول رقم(03-02) خصوم قائمة المركز المالي لبنك BNA

	الخصوم	2015	2014
1	البنك المركزي	2.075.213-	-
2	ديون تجاه الهيات المالية	21.494.675	2.693.177
3	ديون تجاه الزبائن	2.225.263	20.357.293
4	ديون ممثلة بورقة تجارية	93.808	2.529.904
5	الضرائب الجاري– خصوم	-	88.661
6	الضرائب المؤجلة- خصوم	364.179	57.753
7	خصوم اخرى	1.634.090	504.352
8	حسابات التسوية	88.033	2.757.147
9	مؤونة لتغطية المخاطر و الاعباء	-	90.140
10	اعانات التجهيز – اعانات اخرى للاستثمار	466.404	-
11	اموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	-	431.273
12	ديون تابعة	10.000.000	-
13	راسمال	-	10.000.000
14	علاوات مرتبطة براس المال	1.176.584	-
15	احتياطات	162.508	1.085.320
16	فارق التقييم	346.690	-
17	فارق اعادة التقييم	962.505	346.690
18	ترحيل من جديد(+\-)	925.007	-
19	نتيجة السنة المالية(+\-)		1.053.770
	مجموع الخصوم	42.014.959	41.995.480

المصدر من وثائق بنك BNA

بتاريخ 31\12\BNA2015خارج الميزانية لبنك

بتاريخ 31\12\BNA2015جدول رقم (03-03): خارج ميزانية بنك

	الالتزامات	2015	2014
أ	التزمات ممنوحة	-	-
1	التزمات التمويل لفائدة الهيئات	217.605	161.497
2	التزمات التمويل لفائدة الزبائن	15.777.391	12.282.850
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	8.552.975	9.019.262
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.126.678	1.608.993
5	التزمات اخرى ممنوحة	19.412	27.315
ب	التزامات محصل عليها	-	-
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيات المالية	22.232.314	18.026.149
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيأت المالية	2.323.314	4.164.773
8	التزامات اخرى محصل عليها	-	-

المصدر: من وثائق بنك BNA

بتاريخ 31\12\3BNA2015- حساب النتيجة لبنك ال

بتاريخ 31\12\BNA.2015جدول رقم(03-04) : جدول حساب النتيجة لبنك

	البيان	2013	2012
1	+فوائد و نواتج مماثلة	1.366.818	1.434.018
2	- فوائد و اعباء مماثلة	-125.575	-110.779
3	+ عمولات(نواتج)	1.250.171	1.083.595
4	-عمولات (أعباء)	-57.859	-57.238
5	+/-ارباح او خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	-	-
6	+/- ارباح او خسائر صافية على الاصول المالية المتاحة للبيع	-	-
7	+ نواتج النشاطات الاخرى	34.977	39.713
8	- اعباء النشاطات الاخرى	-22.660	-15.580
9	الناتج البنكي الصافي	2.445.871	2.373.729
10	- اعباء استغلال العامة	-1.131.741	-868.840
11	- مخصصات الاهتلاكو خسائر القيمة على الثابتة المادية و غير المادية	-116.390	-121.961
12	الناتج الاجمالي للاستغلال	1.197.740	1.382.928
13	- مخصصات المؤوناتو خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد	-69.863	-106.371
14	+ استرجاعاتالمؤوناتو خسائر القيمة و استرداد على حسابات الدائنة	122.928	150.239
15	نتائج الاستغلال	1.250.805	1.426.797
16	+/- ارباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى	-492	-5.122
17	+العناصر غير العادية (نواتج)	-	-
18	- العناصر غير العادية (اعباء)	-	-
19	نتائج قبل الضريبة	1.250.313	1.421.674
20	-ضرائب على الارباح	-325.306	-367.905
21	النتيجة الصافية للسنة المالية	925.007	1.053.770

4- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة.

بتاريخ31\12\2015.BNAجدول رقم 03-05: جدول التدفقات النقدية لبنك ال

	البيان	2015	2014
1	ناتج قبل الضريبة	1.250.313	1.421.674
2	+/-مخصصات صافية للاهتلاكعلي الاصول الثابتة المادية و غير المادية	116.390	121.961
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الاصول الثابتة الاخرى	-	-
4	+/-مخصصات صافية للمؤوناتو لخسائر القيمة الاخرى	-53.065	-43.868
5	+/-خسائر صافية /ربح صافي من انشطة الاستثمار	-	-
6	+/- نواتج /اعباء من انشطة التمويل	-	-
7	+/- حركات اخرى	84.783	142.397
8	=اجمالي العناصر الغير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات	473.414	220.490

	ارتفاع/(انخفاض)صافي اموال الخزينة ومعدلاتها(أ+ب+ج+د)	455.396	320.470
24	التدفقات الصافية للاموال الناجمة عن النشاط العملياتي(أ)	603.066	538.477
	التدفقات الصافية للاموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار(ب)	-147.670	-218.007
	التدفقات الصافيةللاموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	-	-
	تأثير التغير في سعرالصرف على اموال الخزينة و معدلاتها(د)	-	-
	اموال الخزينة و معدلاتها	-	-
25	اموال الخزينة و معدلاتها عند الافتتاح (اجمالي العنصرين26و27)	4.516.565	4.196.096
26	صندوق,بنك,ح ج ب,(اصل و خصم)	4.516.565	4.196.096
27	حسابات(اصل وخصم)وقروض/اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	-	-
28	اموال الخزينة ومعدلاتها عند الاقفال(اجمالي العنصرين29و30)	4.971.961	4.516.565
29	صندوق,بنك,ح ج ب (اصل وخصم)	4.971.961	4.516.565
30	حسابات(اصل و خصم)و اقتراضات /قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية	-	-

31	صافي تغير اموال الخزينة	455.396	320.470

المصدر: من وثائق بنك BNA

5- جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

جدول رقم(03-06): جدول تغير الأموال الخاصة لبنك BNA.2015/12/31 في

	رأس المال	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2013	10.000.000	-	-	346.690	1.121.954
اثر تغيرات الطرق المحاسبية	-	-	-	-	36.635
اثر تصحيحات الاخطاء الهامة	_	-	-	-	-
الرصيد المصحح في31ديسمبر2013	10.000.000	-	-	346.690	1.085.320
تغيرات فوارق اعادة تقييم الاصول	-	-	-	-	-
تغيرات القيمة الحقيقية للاصول المتاحة للبيع	-	-	-	-	-
تغير فوارق التحويل	-	-	-	-	-
الحصص المدفوعة	-	-	-	-	-
عمليات الرسملة	-	-	-	-	-
صافي نتيجة السنة المالية 2014	-	-	-	-	1.053.770
الرصيد في 31ديسمبر2014	10.000.000	-	-	346.690	2.139.090
أثر تغيرات الطرق المحاسبية	-	-	-	-	-
أثر تصحيحات الاخطاء الهامة	-	-	-	-	-
الرصيد المصحح في31ديسمبر2014	10.000.000	-	162.508	346.690	3.064.096

تغيرات فوراق اعادة تقييم الاصول	-	-	162.508	-	-
تغيرات القيمة الحقيقية للاصول المالية المتاحة للبيع	-	-	-	-	-
تغير فوراق التحويل	-	-	-	-	-
الحصص المدفوعة	-	-	-	-	-
عمليات الرسملة	-	-	-	-	-
صافي نتيجة السنة المالية 2015	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	10.000.000	-	162.508	346.690	3.064.096

المصدر: من وثائق بنك BNA

المطلب الثالث: نتائج المقارنة و المطابقة و مناقشتها.

أولا: نتائج المقارنة بين المخطط المحاسبي البنكي و النظام المحاسبي البنكي.

1- مدونة الحسابات.

ألغت المادة 07 الصادرة في النظام 09-04 23 جويلية عام 2009 النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17نوفمبر 1992المتضمن مخطط الحسابات المصرفية السابق و من خلال تصفحنا لمدونة حسابات الخاصة ببنك الوطني الجزائري – مستغانم على النتائج التالية:

مستغانم ما هي الا مخطط الحسابات بنكي مع بعض التعديلات .BNA-مدونة حسابات بنك ال

- تم الحفاظ تسمية و ترميز اغلب الحسابات مع تسمية بعضها باستخدام مصطلحات النظام المحاسبي المالي و يظهر ذلك مثلا في ح/19الذي كان يمثل مخطط الحسابات المصرفية مؤونة الحقوق المشكوك فيها في حين أنه يمثل في النظام المحاسبي البنكي ح/19 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها.

و نفسالشئ ينطبق على حسابات 29و39و49.

-ح/50 الاعانات و الاموال العمومية المخصصة,في النظام المحاسبي البنكي مثلت نواتج و اعباء مؤجلة

- خارج دورة الاستغلال

- حذف ح/43 قروض الايجار و الحسابات المالية.

- ح/67 في مخطط الحسابات البنكية كان يمثل مخصصات المؤوناتو الخسائر على الحقوق غير القابلة للاسترجاع في حين ح/ 67 في النظام المحاسبي البنكي يمثل العناصر الغير العادية للاعباء.

- تغير تسمية و وظيفة ح/ 69 مخطط الحسابات المصرفية حيث كان يمثل التكاليف الاستثنائية ,لكن في النظام المحاسبي البنكي أصبح اصبح الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة.

- تم حذف ح/79من مدونة الحسابات البنكية و التي كانت تعبر عن ايرادات استثنائية.

- تم اضافة حساب 78 استرجاعات على خسائر القيمة و المؤونة و الذي كان في السابق يمثل حساب 77 استرجاعاتالمؤونات و الحقوق المهتلكة.

-ح/77 في مدونة الحسابات البنكية يمثل العناصر غير العادية – النواتج

- تم حذف صنف8 حساب النتائج و أصبح يعبر عنه في حساب 59 نتيجة الدورة .

- البنك الوطني الجزائري – مستغانم لا يحتوي مدونة حساباته علي حساب17عمليات داخلية في الشبكة.

- ح/45 مخصصات الفروع في الخارج غير موجودة في مدونة حسابات البنك الوطني الجزائري – مستغانم.

2- القوائم المالية.

أ- الميزانية:

-تحتوي قائمة الميزانية بالنسبة للبنوك على جانبين اصول و خصوم و عمودا لكل واحد منهما يخص المبالغ.

- قائمة المركز المالي في النظام المحاسبي البنكي تحتوي هي الاخرى على الاصول و الخصوم بلاضافة الي خانتين لكل واحد منها يمثل الاول المبالغ الخاصة بالدورة المالية ن و الثاني المبالغ الخاصة بسنة المقارنة ن-1 , و عمود اخر يمثل الملاحظة المعبر عنها في الملاحق.

-تحتوي ميزانية البنوك في المخطط المحاسبي البنكي 16بندا في جانب الاصول و17بندا في جانب الخصوم , تختلف أغلبها في التسمية مع بنود النظام المحاسبي البنكي الذي تحتوي قائمة المركز المالي الخاصة بهذا الاخير 15بندا في جانب الاصول و 19 بندا في جانب الخصوم.

-تصنف هذه البنود وفق ترتيب تنازلي للسيولة أي من الاكثر سيولة الي الاقل سيولة.

ب- حساب النتيجة:

- قسم حساب النتيجة في المخطط المحاسبي البنكي الي قسمين,الاول يعالج حسابات الاعباء و الثاني يعالج حسابات النواتج.(تجمع الاعباء كلها في قسم واحد و تجمع النواتج كلها في القسم الاخر).

- في النظام المحاسبي البنكي فأن كل قسم عبارة عن عملية حسابية تضم الاعباء و النواتج.

- يحتوي جدول حسابات النتيجة مخطط المحاسبي البنكي على 11 بندا خاصة بالاعباءو 10بنوذ خاصة النواتج.

- جدول حساب النتيجة للنظام المحاسبي يحتوي 21 بندا تمثل الاعباء و النواتج.

ت- خارج الميزانية:

لم يتغير لا شكل و لا مضمون خارج الميزانية في المخطط الوطني البنكي عنه في النظام المحاسبي البنكي حيث حافظ على نفس البنوذ و عددها.

الجدير بالذكر ان بنك الوطني الجزائري كان ينشر في قوائمه المالية المعدة حسب المخطط المحاسبيN-1البنكي خانة اضافية متضمنة سنة المقارنة

ملاحظة:

جدول التدفقات النقدية و جدول تغير الاموال الخاصة قوائم جديدة نص عليها النظام المحاسبي المالي البنكي.

ثانيا:نتائج مطابقة تطبيق النظام المحاسبي المالي في بنك الوطني الجزائري – مستغانم

الرمز1 يعبر عن وجود الاجراء

الرمز2 يعبر عن عدم وجود الاجراء

- مستغانم لمدونة حسابات النظام المحاسبي .BNAأ-اختبار مدى مطابقة مدونة الحسابات بنك

جدول رقم(03-07):جدول مدى مطابقة مدونة حسابات البنك الوطني الجزائري مع مدونة حسابات النظام المحاسبي البنكي.

اجراءات مطابقة المدونتين	وجود الاجراء
الالتزام بالرموز المنصوص عليها في النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعدالمحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية	1
الالتزام تسمية الحسابات المنصوص عليها في النظام09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.	1
الالتزام بمحتوى الحسابات المنصوص عليها في النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات ,دون زيادة او نقصان.	0
نسبة المطابقة	%67

المصدر:من اعداد الطالبين

- مستغانم و مطابقتها مع مدونة الحسابات البنكيةBNAمن خلال تفحصنا لمدونة حسابات بنك الصادرة في النظام 09-04المؤرخة في 23 جويلية 2009,تم التوصل الي نسبة مطابقة 67%,يتبين من ذلك مطابقة البنك لترميز البنود الصادرة في نفس النظام.

- مستغانم للكشوف الماليةBNAب-اختبار مدى مطابقة الكشوف المالية الخاصة بنك الخاصة بالنظام المحاسبي البنكي.

1.قائمة المركز المالي:

مع قائمة المركز المالي للنظام BNAجدول رقم(03-08):جدول مدى مطابقة قائمة المركز المالي لبنك المحاسبي البنكي.

اجراءات المطابقة	وجود الاجراء
الالتزام بشكل الميزانية المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسساتالماليةو نشرها.	1
الالتزام بمحتوى قائمة المركز المالي المنصوص عليها في النظام09-05المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات الماليةونشرها.	1
الالتزام بالتسمية و الترميز المنصوص عليه في النظام 09-05.	1
الالتزام بالبنود المنصوص عليها النظام 09-05بدون زيادة او نقصان.	1
الالتزام ببنود العمليات المحاسبية وفق مبادئ و قواعد المحاسبة المالية المنصوص عليها في النظام07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي.	0
نسبة المطابقة	%80

المصدر:من اعداد الطالب

-مستغانم و مطابقتها قائمة المركز المالي الصادرة BNAمن خلال تفحصنا قائمة المركز المالي لبنك في النظام 09-04 المؤرخة في 23جويلية 2009,في التوصل الي نسبة مطابقة 80% ,يتبين من ذلك مطابقة البنك لمحتوى و شكل الميزانية و ترميز و تسمية البنود الصادرة في نفس النظام.

2.خارج الميزانية:

مع خارج ميزانية النظام BNAجدول رقم(03-09): جدول مدى مطابقة خارج ميزانية بنك المحاسبي البنكي.

اجراءات المطابقة	وجود الاجراء
الالتزام بشكل خارج الميزانية المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بمحتوى خارج الميزانية المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بالتسمية و الترميز المنصوص عليها في النظام 09-05.	1
الالتزام بالبنود المنصوص عليها في النظام 09-05 بدون زيادة او نقصان.	1
الالتزام بمعالجة العمليات المحاسبية وفق مبادئ و قواعد المحاسبية المالية المنصوص عليها في رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.	0
نسبة المطابقة	%80

المصدر:من اعداد الطالبين.

مستغانم و مطابقتها مع قائمة BNA من خلال تفحصنا لقائمة خارج الميزانية لبنك خارج الميزانية الصادرة في النظام 09-04 المؤرخة في 23جويلية2009,تم التوصل الي نسبة مطابقة نسبة80%,يتبين من ذلك مطابقة البنك لشكل و محتوى خارج الميزانية و ترميز و تسمية البنود الصادرة في نفس النظام.

3.حساب النتيجة.

مع جدول حساب BNAجدول رقم(03-10):جدول مدى مطابقة جدول حسابات النتيجة لبنك النتيجة للنظام المحاسبي البنكي.

اجراءات المطابقة	وجود الاجراء
الالتزام بشكل جدول حساب النتيجة المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بمحتوى جدول حساب النتيجة المنصوص عليها في النظام09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها	1
الالتزام بالتسمية و الترميز المنصوص عليها في النظام 09-05.	1
الالتزام بالبنود المنصوص عليها في النظام 09-05 بدون زيادة ال نقصان	1
الالتزام بمعالجة العمليات المحاسبية وفق مبادئ و قواعد المحاسبة المالية المنصوص عليها في رقم 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي.	0
نسبة المطابقة	%80

المصدر:من اعداد الطالبين.

مستغانم و مطابقته مع جدول حسابات BNAمن خلال تفحصنا لجدول حسابات النتيجة بنك النتيجة الصادر في النظام 09-04 المؤرخة في 23جويلية 2009,تم التوصل الي نسبة مطابقة 80%,يتبين من ذلك مطابقة البنك لشكل و محتوى جدول حساب النتيجة و ترميز البنود الصادرة في نفس النظام.

4.جدول السيولة النقدية.

مع جدول التدفقاتBNAجدول رقم(03-11):جدول مدى مطابقة جدول التدفقات النقدية لبنك النقدية الصادرة في النظام المحاسبي البنكي.

اجراءات المطابقة	وجود الاجراء
الالتزام بشكل قائمة السيولة النقدية المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بمحتوى بشكلقائمةالسيولةالنقديةالمنصوصعليهافيالنظام 09-05 المتضمناعدادالكشوفالماليةللبنوكوالمؤسساتالماليةونشرها	1
الالتزام بالتسمية و الترميز المنصوص عليها في النظام 09-05	1
الالتزام بالبنود المنصوص عليها في النظام 09-05 بدون زيادة او نقصان.	1
الالتزام بمعالجة العمليات المحاسبية وفق مبادئ و قواعد المحاسبة المالية المنصوص عليها في رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.	1
نسبة المطابقة	%100

المصدر:من اعداد الطالبين.

مستغانم و مطابقاتها مع جدولBNAمن خلال تفحصنا لجدول الدفقات النقدية الخاص ببنك التدفقات النقدية الصادرة في النظام 09-04 المؤرخة في 23 جويلية 2009,تم التوصل الي نسبة مطابقة 100%,يتبين من ذلك مطابقة البنك لشكل و مضمون و ترميز و تسمية بنود جدول تدفقات الخزينة الصادر في نفس النظام.

5.جدول حركة رؤوس الاموال.

مع جدول حركة رؤوس

BNAجدول رقم03-12:جدول مدى مطابقةجدول حركة رؤوس الاموال لبنك الاموال الخاصة بالنظام المحاسبي البنكي.

اجراءات المطابقة	وجود الاجراء
الالتزام بشكل جدول حركة رؤوس الاموال الخاصة المنصوص عليها في النظام 09-05 المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بمحتوى جدول حركة رؤوس الاموال الخاصة المنصوص عليها في النظام 09-05المتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك و المؤسسات المالية و نشرها.	1
الالتزام بالتسمية و الترميز المنصوص عليها في النظام 09-05.	1
الالتزام بالبنود المنصوص عليها في النظام 09-05بدون زيادة او نقصان.	1
الالتزام بمعالجة العمليات المحاسبية وفق مبادئ وقواعد المحاسبة المالية المنصوص عليها في رقم 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي.	1
نسبة المطابقة	%100

المصدر:من اعداد الطالبين

-مستغانم و مطابقتها مع جدول حركةBNAمن خلال تفحصنا لجدول حركة الاموال الخاصة لبنك الاموال الخاصة الصادرة في النظام 09-04المؤرخة في 23 جويلية 2009, تم التوصل الي نسبة مطابقة 100%,يتبين من ذلك مطابقة البنك لترميز و تسمية محتوى القائمة الصادر في نفس النظام.

ثالثا: مناقشة النتائج المتحصل عليها.

من خلال النتائج المتوصل اليها من مقارنة مدونة حسابات النظام المحاسبي و مخطط الحسابات المصرفية و كذلك القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي مع الاخرى الخاصة بالمخطط الوطني

مع القوائم الصادرة في النظامBNAللمحاسبة البنكية بالإضافةمطابقة القوائم المالية لبنك 05-09,تم التوصل الي النتائج السابقة.

حيث وجد الباحث محدودية في تطبيق النظام المحاسبي المالي البنكي,اذ ان مدونة الحسابات البنكية بقيت نفسها مع تغير شكل القوائم المالية باعادة ترتيب مكوناتها مثلا: المستحقات الاخرى كانت تدرج في البند3 و الان هي في البند4.

وهذا ما يترجم عدم وجود اختلاف كبير في النظام المحاسبي المالي و سابقه و يعود ذلك الي:

ان الانظمة المحاسبية البنكية غير مستعدة لقفزة مفاجئة مثل هذه, حيث انه بسبب صعوبة المعاملات البنكية و تعقدها و تكرارها قد يخلط الامور على محاسبي هذا القطاع و هذا بسبب اعتيادهم على النظام القديم و تعقد البيئة الجزائرية حيث ان معظم المحاسبين اكتسبوا المحاسبة عن طريق الخبرة المهنية و ان اي تغيير مفاجئ سيحتاج الي المزيد من الوقت للتأقلم معه.

و برهان تعقد البيئة البنكية في دراسة شاميم حسين و عبد العليم ياسر بحث ان البنوك في بنغلاديش لا تزال تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 رغم الغائه و استبداله بمعيار التقرير المالي رقم 07: الأدوات المالية.

تعد قائمتي التدفقات النقدية و تغيرات رؤوس الاموال حسب النظام المحاسبي المالي ذلك لأنها قوائم جديدة اتى بها النظام المالي.

بصفة عامة فأن المرحلة الانتقالية في البنوك تشهد بطئا و مرونة قليلة استجابة لتغير الطرق المحاسبية و هذا ما اتفقت عليه الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بعرض كل من مدونة حسابات البنك الوطني الجزائري-مستغانم وقوائمها المالية التي تمثلت في قائمة المركز المالي، جدول حساب النتيجة، خارجالميزانية، جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة وجدول تغير الاموال الخاصة، تم اجراء عملية المقارنة بينها وبين المخطط الوطني المحاسبي البنكي وكذلك اجراء المطابقة عليها، تبين ان النظام المحاسبي المالي لا يختلف كثيرا عن سابقه المخطط المحاسبي البنكي وان البنك الوطني الجزائري – مستغانم يقوم الي حد ما بتطبيق النظام المحاسبي المالي البنكي.

الخاتمة

لقد قمنا في هذه الدراسة بالخوض في موضوع المحاسبة في القطاع البنكي في ظل النظام المحاسبي المالي، من خلال محاولتنا الاجابة على الاشكالية المطروحة " **ما مدى التزام البنوك في القطاع البنكي بتطبيق النظام المحاسبي المالي؟**" وحاولنا كذلك ابراز اهم الفروقات والاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط المحاسبي البنكي فيما يخص مدونة الحسابات والقوائم المالية البنكية. و حرصا على تحقيق اهداف الدراسة ثم تقسيم الدراسة الي ثلاث فصول، تناول الفصل الاول الادبيات النظرية و الدراسات السابقة للنظام المحاسبي المالي، الفصل الثاني الادبيات النظرية و التطبيقية للمحاسبة في القطاع البنكي ,و الفصل الثالث تناول دراسة عملية للموضوع.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق الاجابة على الاشكالية و الاسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها و التي وضعت كإجابة مؤقتة , كمايلي:

الفرضية الاولى: نصت على ان**"القطاع البنكي يلتزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي البنكي"**, تم اثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التطبيقية للنظام المحاسبي المالي البنكي لبنك الوطني الجزائري.

مستغانم يقوم الي حد كبير بتطبيق النظام المحاسبي مع ذلك فانه لايزال يعملBNAحيث ان بنك

بمخطط الحسابات المصرفية لعام 1992بالرغم من تغيير اسمه الي مدونة الحسابات البنكية الصادرة في النظام رقم 09-04، كما يقوم بنشر القوائم المالية البنكية كما جاءت في النظام09-05.

الفرضية الثانية:" يختلف النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي عن سابقه المخطط الوطني المحاسبي البنكي" وتم اثبات صحة هذه الفرضية الي حد ما، اذ ان الممارسات المحاسبية في القطاع البنكي لازالت تستند الي قواعد المخطط الوطني البنكي بالتالي فان الاختلاف يظهر في الشكل لا في المضمون.

قائمة المراجع

الكتب

1- خليل الدلهيمي,مبادئ المحاسبة المالية ,جزء الأول,الطبعة الأولى,دار الثقافة للنشر والتوزيع,2005,ص15

2- حسين القاضي,مأمون حمدان,نظرية المحاسبة,طبعة الأولى,دار الثقافة للنشر و التوزيع,عمان,الأردن,2008

3- شعيب شنوف,محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية,جزء1,مكتبة شركة جزائرية بوداود,الجزائر,2008,ص16

4- عبد الوهاب نصر علي,مبادئ المحاسبة الدولية,تعريب محمد عصام الدين,دار المريخ للنشر,الرياض,السعودية,2004,ص25

5- ياسر صادق,نظم المعلومات المحاسبية,ط1,مكتبة المجتمع العربيللنشر,عمان,2007,ص50

6- يوسف محمد جربوع ,سالم عبد الله حلس,المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي للمعايير المحاسبة الدولية,ط1,مؤسسة الوراق لنشر و التوزيع, الأردن,2001,ص26

7- نعيم دهمس,مبادئ المحاسبة,معهد الدراسات,ط1,2006,ص24-25

8- محمود محمد عبد السلام,المحاسبة و المراجعة في ضوء المعايير و عناصر الإفصاح في القوائم المالية,توزيع منشأة المعارف,اسكندرية,2003,ص72

9- محمد بوتين,المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية,برج الكيفان,الجزائر,2010,ص60-63

10- رضوان حلوة حنان,النمودج المحاسبي من المبادئ الى المعايير,دار وائل للنشر,الأردن,2009,ص88-89

11- خالد أمين عبد الله,علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و التطبيق,دار وائل للنشر و التوزيع,عمان,ط3, 2004,ص45-46-49

12- محمد عبد الفتاح الصيرفي,إدارة البنوك,دار المنهاج ,عمان,ط1, 2006,ص13-14

13- محمد سعيد أنور سلطان,إدارة البنوك,دار الجامعة الجديدة,اسكندرية,2005,ص9

14- فليح حسن خلف,النقود والبنوك,جدار للكتاب العالمي,عمان ,ط1 ,2006,ص238

15- منير إبراهيم هندي,إدارة البنوك التجارية,مكتب عربي حديث,اسكندرية ,ط3, 2006,ص5

المذكرات

16- مداني بلغيث,أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسةفي ضل اعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر,أطروحة دكتوراه غير منشورة,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة الجزائر,2010, ص37

17- قاسيمي اسيا,تحليل الضمنات في تقديم جدوى القرض في البنك,مذكرة ماجستير,مالية المؤسسة ,جامعة محمد بوقرة بومرداس, 2008, ص4

18- ميلود بن مسعودة,معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية,مذكرة ماجستير,كلية العلوم الاجتماعية و الإسلامية,قسم شريعة,جامعة حاج لخضر,باتنة,2008,ص3

19- مداس ام الخير,طرافي يمينة,البنوك الشاملة و دورها في تحفيز الإستثمار,مذكرة ليسانس,تخصص مالية, جامعة محمد بوضياف,مسيلة,2006,ص 7-8

20- قوادري محمد,قياس بنوذ القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية,مذكرة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعةلاسعد دحلب البليدة,2010, ص47

الملتقيات

21- مرزاقة صالح,بوهرين فتيحة,كفاءة معايير المحاسبة الدولية/معايير التقاريرالمالية الدولية في الرقابة المصرفية,الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية ,سوق اهراس,25-26ماي 2010,ص17-18

22- اوسرير منور,مجبر محمد,اثر تطبيق النظام المحاسبي المال الجديد على عرض القوائم المالية, ملتقى دولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية وافق,17-18 جانفي2010, ص3